تأثير دور الشركات المتعددة الجنسيات على حركة الاقتصاد العالمي

د. فائق جمعه حمزة ألعبيدي
الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الملكة أروى

الخلاصة :

للشركات المتعددة الجنسيات أهمية كبيرة وتأثير واضح على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ولو بشكل متفاوت كما إن هناك أهداف اقتصادية وسياسة تسعى الدول لاسيما المتقدمة منها لتحقيقها من خلال استخدامها لهذه الشركات العملاقة والتي تتعدى رؤوس أموالها النواتج المحلية لمعظم اقتصاديات الدول النامية .

كذلك استعرض الباحث بعض الملامح السياسية والاقتصادية والتي يمكن من خلالها رسم صورة حقيقية وواضحة عن طبيعة وعمل الشركات وارتباطاتها العميقة والمؤثرة في مجمل حركة الاقتصاد العالمي. كما اتضح من خلال البحث حجم الضرر الواقع على مختلف الدول لاسيما الصناعية المتقدمة الكبرى بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تعاظم دور هذه الشركات في سيطرتها على مفاصل الاقتصاد العالمي ،وما حالة الكساد الاقتصادي العالمي اليوم والأزمة المالية المتفاقمة التي بدأت تدب في جوانب مهمة من الاقتصاد الأمريكي والتي انعكست تأثيراتها السلبية على مختلف اقتصاديات بلدان العالم ومنها أيضا اقتصاديات الدول النامية إلا دليل واضح على ما تسببت فيه هذه الشركات بفعل تدخلها اللامحدود في إدارة دفة الاقتصاد العالمي وسيطرتها على متخذي القرار والتحكم بحجم الاستثمارات والتدفقات المالية والنقدية وخروجها عن دائرة السيطرة والرقابة لحكومات الدول التي ساهمت في إنشاء وتكوين مثل هذه الشركات العملاقة ،كذلك أوضح البحث مدى الترابط الوثيق بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية بما يؤدي إلى خدمة أهداف ومصالح مثل هذه الشركات.

مقدمة :

أن للشركات متعددة الجنسيات وأنشطتها أثار متفاوتة على اقتصاديات الدول المختلفة بما فيها الدول المتقدمة وكذلك وبشكل مباشر على اقتصاديات الدول النامية من خلال تأثيرها على النظريات التقليدية للتجارة الدولية والتعاون الدولي ونظريات التخصص الدولي أو نظريات مدى توفر أو كثافة عناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كل حسب طبيعة توفر هذا العنصر الإنتاجي أو ذاك ، كذلك عملت هذه الشركات وتعمل على وضع بصماتها في النظام النقدي العالمي الجديد وتسعى لتوحيد رأس المال من خلال سيطرتها وقبضتها على رؤوس أموال ضخمة واحتياطات مالية كبيرة، كما تسعى جاهده لإعادة رسم خارطة العالم التكنولوجية بما يلاءم احتكاراتها في هذا المضمار، وكذلك تسعى وبشكل دءوب للتأثير في توجهات الدول الاقتصادية من خلال تحكمها بمتخذي قرارات هذه الدول من الناحية السياسية بل وتساهم مساهمة فاعلة في تعطيل دور المناهضين لها وتفعيل دور المتوافقين مع مصالحها وأهدافها. كذلك لها تأثيرات قد تحسب بحساب التأثيرات الايجابية أو قد تحمل الإيجاب والسلب في طياتها وفقاً للهدف المرسوم من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات، فقد توثر إيجابا لاسيما على اقتصاديات البلدان النامية من خلال تعزيز ميزان المدفوعات أو نقل التكنولوجيا أو التوظيف للأيدي العاملة أو إدخال صناعات معينة بطريقة حديثة ومتطورة ، أو إدخال منظومة حديثة للتعامل المالي والمصرفي وقد تتخلل ذلك وبشكل فاضح وكبير سلبيات في بعض هذه الجوانب الاقتصادية والمالية كما يظهر ذلك في طريقة نقل وتحويل الأرباح من البلد المضيف إلى البلد الأم (الأصل) من خلال أدوات ووسائل سرية لآلية معينة، كما لا يخفى بان موضوع التهرب الضريبي قد تكون من أولويات وأهداف هذه الشركات وهذا وحده يكفي بان يكون احد أوجه الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها البلدان لاسيما النامية منها من خلال استنزاف مواردها بهذه الطريقة.

إن التأثيرات للشركات المتعددة الجنسيات كثيرة ومتداخلة على مجمل حركة الاقتصاد الدولي، فقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي وذلك بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكثر واكبر للاستثمار العالمي المباشر والتطور السريع للعولمة الاقتصادية والمالية بشكل خاص والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تنامي دورها وتأثيرها على السياسات الاقتصادية للدول وكذلك لابد من أن نذكر بان اثر هذه الشركات على الاقتصاد

الدولي ظهر من خلال ضعف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً اكبر لاستثماراتها وذلك لإبعادها عن وضع قاعدة إنتاجية لها، وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة.

لقد رغب الباحث أن يضع لهذه الدراسة بعض الملامح السياسية والاقتصادية والتي يرى بأنها

مفيدة من حيث إعطاء صورة حقيقية واضحة عن هذه الشركات وارتباطاتها العميقة والمؤثرة في الجوانب السياسية لمختلف الدول وكيفية تأثيرها في إدارة الصراعات والتي تبدو في مظهرها الخارجي سياسية، إلا أنها تحمل أهدافاً اقتصادية صرفة والتي تدفع بأعلى مستويات متخذي القرار من تغيير قراراتهم وسياساتهم باتجاه تحقيق مصالح اقتصادية تعود على الشركات ودول متخذي هذه القرارات بأرباح مالية خيالية ،لذلك فقد استعرض الباحث بعض مظاهر العلاقات السياسية الاقتصادية ضمن محتوى البحث من خلال التأشير على أحداث سياسية كما حصل في فرنسا وأمريكا وبعض دول أمريكا اللاتينية وكذلك بعض ما حصل مع متخذي القرارات في الدول النامية.

مشكلة الدراسة :

من خلال المقدمة البسيطة لهذه الدراسة يمكن أن نؤشر على أن الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة تكاد تكون خطيرة في أكثر الأحيان على مجريات الاقتصاد الدولي في نفس الوقت الذي تؤثر وبنفس النسبة إن لم تكن أكبر على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية لذلك ومن خلال اطلاع الباحث على بعض الدراسات المتناثرة هنا وهناك في هذا المجال أصبح من الواجب والضروري إيضاح مفهوم هذه الظاهرة وكذلك مدى علاقتها بالمناهج الاقتصادية الجديدة مثل العولمة والرأسمال العالمي والاقتصاد الدولي، وكذلك إيضاح مدى تأثيرها وتغلغلها في المفاصل الرئيسية التي تحكم بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحتى منظمة الصحة العالمية. وذلك كله للتعرف عن قرب على بعض الجوانب والنتائج السلبية التي تظهر بسبب وجود هذه الشركات وأيضا للتعرف على الجوانب الايجابية والتي هي أيضا تحمل بين طياتها فقط مصالح وأهداف هذه الشركات إذا ما علمنا بأنها تدعي مساعدة الدول النامية في تحسين مستواها الاقتصادي والتكنولوجي ورفع المستوى المعيشي- للمواطن، وهذا ما تنطوي علية أهمية بيان مثل هذه الجوانب لهذه الظاهرة التي أصبحت متفاقمة بالشكل الذي يدعو فعلاً للاهتمام بدراستها ووضعها تحت المجهر وباستمرار.

أهمية الدراسة :

إن أهمية البحث جاءت أولا من ندرة الدراسات المتخصصة والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة دفة الاقتصاد الدولي وتعاظم ونمو ظاهرة هذه الشركات وسيطرتها على مفاصل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومن هنا لابد أن نشير إلى أن مظاهر الأزمات الاقتصادية والمالية التي تطفو على السطح اليوم والخلل الواضح في اقتصاديات الدول لاسيما النامية منها ومظاهر الفقر والبؤس والحرمان الواضح والمرسومة على وجوه شعوب الدول النامية هي إحدى نتائج تعاظم دور هذه الشركات .

هدف الدراسة :

إن من أهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على حجم وتأثير ومستوى ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ومدى سيطرتها على المفاصل الاقتصادية المهمة وفي مختلف المجالات من اقتصاديات الدول المتقدمة واستغلالها لمفهوم العولمة باتجاه تحقيق مصالحها وتعظيم إرباحها بالاستحواذ على موارد اقتصاديات الدول النامية وكذلك إيضاح الأبعاد السياسية والاقتصادية العالمية لهذه الشركات ومدى تأثيرها على متخذي القرار السياسي الأمريكي والأوربي وكذلك متخذي القرار في معظم الدول النامية بما يحقق أهداف هذه الشركات وتنامي استثماراتها على كافة الأصعدة الاقتصادية سواء الإنتاجية منها أو الخدمية وبما يعزز تأثيرها المباشر في إدارة دفة العلاقات الاقتصادية الدولية .

مدخل:

مما زاد من سرعة انتقال الأزمات المعروفة والتي تلتهم النظام الرأسمالي وتودي بحركته إلى وضع يمكن أن يسمى بعدم التوازن وذلك بسبب تسارع قوي هذا النظام للاستحواذ والسيطرة على موارد العالم كما تحصل للدكتاتورية العالمية العسكرية والاقتصادية التي تمارسها اكبر قوة في العالم اليوم ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد سقوط القطب الأخر (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وذلك بفعل تأثير حركة الأمواج المتلاطمة للمحيط الهائج الغربي ممثلاً بالأفكار الاقتصادية المرتبطة بمفاهيم العولمة والكونية وغيرها والتي أدت إلى تغيير السلوك الفردي والمجتمعي لدول المنظومة الاشتراكية وبما يحقق مصالح الاقتصاد الرأسمالي والذي قد ساهمت فيه بعض التطبيقات الخاطئة والقاصرة في نظرتها لحركة المجتمع ألا وهي القيادات التي كانت تمسك بزمام الأمور في دول تلك المنظومة وقد كان لسقوط دول المنظومة الاشتراكية المتمثلة بدول الاتحاد السوفيتي انتصاراً ولو مؤقتاً للنظام الرأسمالي وتوهجاً لقيمه ولمعاناً لمفرداته وتغطيةً في نفس الوقت لعيوبه التي أدخلت العالم اليوم في فوضى أعراض التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة والمجاعة لاسيما في دول ما يسمى بالجنوب حيث أصابت اقتصادياتها بكل قوة لتضيف فوق ضعفها ضعفاً وذلك بأحد أهم الأدوات ألا وهي الشركات المتعددة الجنسيات أو ما يسمى بالشركات عابرة القارات والتي من تسميتها أخذت تبحث عن كل ما يخدم مصالحها في كافة القارات زاعمة بذلك بأنها تساهم في تطوير اقتصاديات العالم الثالث من خلال ما يسمى بنقل التكنولوجيا وإسداء الخبرات ونقل المعلومات والتقنيات الحديثة إلى مثل هذه الدول إلا أن حقيقة الأمر تنطوي تحتها مصالح هذه الشركات بشكل مركز وأسلوب استغلالي واحتكار مهيمن واضح على مقدرات واقتصاديات الدول النامية وجعلها اقتصاديات تابعة وغير قادرة على النهوض رغم إمكاناتها العظيمة والمتوفرة في أكثر هذه الدول وذلك بسبب التدخلات المشروطة من قبل هذه الشركات والمستندة إلى قوتها الاقتصادية بالإضافة إلى قوة دولها العسكرية والتي تستخدمها كأداة في فرض هيمنتها وتحكمها لاسيما وان كافة مؤسسات النقد الدولية سواء البنك الدولي ومؤسساته أو صندوق النقد الدولي وتفرعاته هي تابعة لدول تأسست قوتها وقامت اقتصادياتها بفعل انتصارها في الحرب

العالمية الثانية .

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر إحدى مظاهر التحول من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي اعتمد على نظام ينبثق من مصالح الدول المختلفة ومن أنظمتها الاقتصادية وبما يعزز إيجاد علاقة اقتصادية دولية مستنده على ركائز وطنية صحيحة إلى مرحلة مايسمى بالاقتصاد العالمي (الكوني) أو مايسمى بالعولمة وان الترويج لهذا المصطلح وباعتبار أن العالم أصبح قرية صغيرة كله يصب لمصلحة من سيكون رئيساً لهذه القرية أو لتقريب المعنى لنقول شيخاً لهذه القبيلة فكما نحن بلاد أصلنا قبائل ونضع بعض تحفظاتنا على النظام القبلي فان العولمة تأتي بهذا المعنى لتضعنا تحت سيطرة القوة الواحدة فلماذا إذن ولمن موجه الحديث عن الديمقراطية السياسية أو الاتفاقات الدولية مابين الشعوب أو مايسمى تقارب الحضارات .

إن باستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات يصبح عالم العولمة عالماً بدون دولة، بدون امة وبدون وطن وعالم بلا انتماء ، عالم لا يعترف بالوطن ولا بالحواجز والضوابط القومية، ومن ثم تهدف العولمة إلى إنهاء أو تعويم دور الدولة بوصفها صانعة للقرار الاقتصادي ومصدرا للسلطة الاقتصادية في البلد حيث بدا فعلاً تفكيك المفاهيم الاقتصادية للدولة كمفهوم القطاع العام، ومفهوم التنمية المستقلة، ومفهوم تدخل وإشراف الدولة على الشؤون الاقتصادية وبما يخدم مصلحة وأهداف تلك الشركات المتعددة الجنسيات، لذلك فالهدف الرئيسي لهذه الشركات هو تقليص دور الدولة وتقليص سيطرة القطاع العام على الاقتصاد داخل البلد وتحويله إلى قبضتها بما يؤدي بالتالي إلى إلغاء نظم الرقابة المالية والاستثمارية والنقدية والإنتاجية، وهذا بالضبط هو جوهر النظرة والعقيدة الأمريكية لمفهوم العولمة الاقتصادية في الوقت الذي ترى كل من اليابان وألمانيا بان للحكومة دور أساسي يجب أن تلعبه في مجال النمو الاقتصادي و اليابان بالذات تركز على مايسمى بإستراتجية المعلومات والعمليات في حين تركز العقيدة الأمريكية على إستراتيجية تكنولوجيا الإنتاج وكيفية التحكم بأبعاده بما يعزز سيطرتها من خلال كبرى الشركات المتعددة الجنسية المنطلقة من أراضيها على أسواق العالم والتدخل المباشر حتى في تغيير النهج الاستهلاكي لمواطني بلدان العالم المختلفة.(ألجميلي:54:2005)

إن احد ابرز نتائج العولمة الاقتصادية هو ما يسمى (بعولمة الفقر) والتي تعد أعلى مراتب الإرهاب الاقتصادي الدولي وكما تشير إحصاءات الأمم المتحدة أن هناك أكثر من (1.7) مليار نسمة يعانون من تدني دخولهم لحد الفقر حيث يعيشون على اقل من دولار واحد يومياً وذلك في عام (2004م) مقابل مليار نسمة في عام (1978م) ففي الأرجنتين على سبيل المثال لا الحصر قد زاد عدد فقرائها للفترة المذكورة ليصل إلى (3.5) مليون شخص كما تشير الإحصاءات المذكورة إلى أن أكثر من مليار نسمة في الدول النامية يفتقرون إلى المياه و المأمونة (الصحية) كما يفتقر أكثر من (2.4) مليار نسمة إلى خدمات الصرف الصحي وقد أكد تقرير للأمم المتحدة هذه الحقائق كما أشار إلى أن خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي لا يتجاوز دولار واحد وهم يعانون من البؤس والجوع (الجميلي2005م:77) ، بالإضافة إلى انتشار الأمراض التي تفتك بهم دون أن يلتفت لهم احد، كما أن البطالة تعد احد ابرز نتائج هذه العولمة

أيضا حيث جاء في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام (2000م) والصادر عن الأمم المتحدة أن معدلات البطالة التي وصلت أليها على سبيل المثال لا الحصر في الأرجنتين تعتبر مخيفة جداً وذلك بسبب السيطرة الأجنبية على الشركات والاستثمارات والأسواق الأرجنتينية التي أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من العاملين في تلك المنطقة حيث أحدثت تلك السيطرة الأجنبية ظاهرة الركود الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى تصاعد أرقام البطالة لتصل إلى (16.7%) في عام 2001م مقابل (14.8%) في العام 1997م كما تعتبر كما يشير التقرير سياسات الصندوق الدولي احد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة كما أن ابرز مؤشرات الإرهاب الاقتصادي الدولي في مجال البطالة ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية فان عدد العاطلين عن العمل في العالم قد بلغ مطلع عام 2001م نحو 160 مليون شخص مقارنة بـ 140 مليون شخص في عام 1999م (الجميلي مصدر سابق،78) .

ماهية الشركات المتعددة الجنسيات: النشأة والتطور:

إن ظاهرة الشركات الكبرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، وقد كانت بداية ظهورها في دول أوربية صغيرة وتحديداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث أن ضيق السوق الوطنية لهذه الدول اضطرها من خلال الشركات الوطنية للتوسع خارج حدود الوطن مثل شركة نستل(Nestle) السويسرية وشركة فليبس(Philips) الهولندية وشركة رولكس (Rolex) السويسرية لصناعة الساعات وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت شركات أمريكية وأوربية ويابانية عملاقة وأخرى في دول تعد من الدول النامية مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وماليزيا.

إن ظهور الشركات العملاقة يعود إلى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي في أواخر القرن التاسع عشر والتي شهدت ظهور ما يسمى بالرأسمالي الحالي حيث أدت إلى ما يسمى بابتلاع الشركات الصغرى من قبل الشركات الكبرى، وكذلك بسبب الاندماجات التي حصلت للشركات لاسيما التي تنتج منتجاً واحداً أو التي تتكامل في إنتاجه، وبعد عام (1950م) أخذت الشركات المتعددة الجنسيات تتوسع وكان احد أهم أهدافها آنذاك مقاومة منافسة الصناعات الناشئة بعدد من بلدان العالم الثالث التي نالت استقلالها حيث لجأت الدول الأوربية وأمريكا إلى رفع أجور العمال على حساب الشركات الكبرى التي لجأت إلى التوسع في الخارج لذلك فان ظاهرة تصدير رأس المال هو في جوهره من اجل وقف نزوع معدل الربح إلى الهبوط في الخارج ونكتفي هنا ببعض الإحصاءات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صدرت خلال عشر سنوات (1951م- 1961م) حوالي 31 مليار دولار إلى الخارج منها (11.5) مليار دولار إلى العالم الثالث والتي عاد منها 85% إلى الولايات المتحدة أي ما يعادل (9.30) مليار دولار بينما أعيد توظيف (2.2) مليار دولار فقط وقد كان رأس المال المصدر يذهب إلى شرق آسيا على شكل استثمارات لمكافحة المد الشيوعي آنذاك . (المهيفي- انترنت)

كما أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات تعد من ابرز الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث حيث تأتي أهميتها كونها تعمل ضمن إطار قسيمة العمل الدولية الواسعة النطاق ويشمل نطاق هذه الشركات

اليوم مجالات متعددة وواسعة تمثل في مجال الاستثمار والتجارة والتطور التكنولوجي وكذلك الأسواق المالية الدولية التي تعتبر البورصات أهم مظاهر تعاملاتها اليوم . (د. خليفة هلال – انترنت)

أهمية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات :

تعد هذه الشركات اليوم المحرك الرئيسي للإنتاج الدولي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وقد أتاحت العولمة والتحررية الاقتصادية الجديدة وموجة التخصصية وحركة الاندماج بين الشركات وفروعها مجالاً واسعاً إمام الشركات متعددة الجنسية لإدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية من خلال الإنتاج الدولي والاستثمارات الأجنبية، ولقد تعزز دورها من خلال الاتفاقيات التي عقدت خلال (جولة أوروغواي) وخاصة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات بفضل هذه الاتفاقيات تتمتع بدور مركزي متزايد في الاقتصاد العالمي كما أتاحت هذه الاتفاقيات دوراً اكبر لهذه الشركات لاستغلال الميزات التي تتمتع بها الدول المضيفة.

ومع تناقص القدرات التفاوضية للعديد من الدول المضيفة فقد أصبحت هذه الشركات تتحكم بالمفاتيح الرئيسية لتلك الاقتصادات وأصبحت تلك الشركات هي التي تحدد أولويات التنمية في تلك الدول .ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك شكوكاً حول الأثر الايجابي لدور الشركات متعددة الجنسية في مجال نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتطوير القدرات العلمية لهذه الدول أما في مجال زيادة القدرة التنافسية وإمكانية وصول صادرات الدول النامية المضيفة إلى السوق الخارجية فان الشركات متعددة الجنسية تتيح للدول النامية إمكانية النفاذ إلى أسواق الصادرات بالنسبة للسلع والخدمات التي تقوم تلك الشركات فعلاً بإنتاجها في البلدان المضيفة والأكثر من ذلك فان أهداف الشركات المتعددة الجنسيات قد تتعارض مع أهداف الحكومات المضيفة فحكومات الدول المضيفة تسعى دوماً إلى تحفيز التنمية الوطنية بينما تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى تعزيز قدرتها الإنتاجية في سباق دولي .

لقد برزت على الساحة الدولية مجموعة من العوامل أدت إلى زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في توسيع الإنتاج الدولي ومن ابرز هذه العوامل سياسات التحررية الاقتصادية الجديدة فلقد شهدت السنوات ما بين (2001- 2004م) موجة كبيرة من تعديل قوانين الاستثمار الوطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية ففي عام (2001) تم تعديل (208) قانون من القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل (71)دولة من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والترويج لجذبها كما تبذل جهود مكثفة على صعيد العلاقات الثنائية بين الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة وحمايتها اذ تشهد شبكة اتفاقيات الاستثمار الثنائية توسعاً كبيراً منذ عقد تسعينات القرن العشرين وحتى نهاية عام 2001 بتوقيع(2009) اتفاقية ثنائية لهذا الغرض (الجميلي : مصدر سابق169,167:) .

كما أن أعداد الشركات المتعددة الجنسيات وانتشارها في البلدان لاسيما الرأسمالية الكبرى منها يؤثر

على تزايد دورها كمحرك رئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة حيث أخذت مراكز الرأسمالية المتقدمة تضغط باتجاه تكوين إطار مؤسسي يحمي مصالح هذه الشركات ويضمن لها تدفق الاستثمارات الأجنبية دون تقيد وفعلاً قد نجحت هذه الدول في جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الإطراف بعقد اتفاقية دولية باسم (إجراءات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة) وبموجب هذه الاتفاقية ألغيت كافة القيود المفروضة على التحويلات الأجنبية إلى الخارج حيث أن ذلك قد شجع هذه الشركات بان تتزايد وتنمو بشكل كبير حيث أن الحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية الذي بدأت تضطلع به الشركات المتعددة الجنسيات هو الذي دفعها في نفس الوقت للضغط على الدول الصناعية المتقدمة إلى تحرير الاستثمارات والعمل بسرعة على انتشار إطار مؤسسي- يحكم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار ماهو عليه الحال في منظمة التجارة العالمية وبذلك فقد ازداد عدد الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وهي شركات معنية بالإنتاج الدولي من السلع والخدمات حيث بلغ عدد هذه الشركات (53000) شركة عبر وطنية عام 1997م ثم زادت إلى (60000) شركة عام (2000م) وإلى (65000) شركة في عام 2004م حيث تعد هذه الشركات قوة هائلة في الاقتصاد العالمي وتمارس عملها من خلال شبكة معقده من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضم تحت إدارتها ما يناهز ثلث الإنتاج العالمي كما أن أكثر من 90% من هذه الشركات توجد مقراتها في الدول المتقدمة .(ألجميلي ،مصدر سابق م صـ165 ـ167ــ) .

كما أن أهم مميزات هذه الشركات أنها تعطي أهمية كبيرة للاستثمار في مجال البحث والتطوير الذي يعمل على خلق فرص ملائمة ومناسبة جديدة للاستمرار بتحسين الإنتاج الصناعي لها وتطوير منتجاتها وتقليل تكاليف الإنتاج مما يعرض المنافسين الآخرين المتواجدين في السوق الدولية إلى مخاطر كبيرة وضغوط مزايدة وبما يدعم وجود الشركات المتعددة الجنسيات في السوق الدولية ،ومن ثم إزاحة المنافسين لها والسيطرة بالتالي على الأسواق الدولية للسلع المنتجة من قبل هذه الشركات .

كما أن هذه الشركات تمتاز بمظاهر القوة سواء في علاقاتها مع دولها التي نشأت وترعرعت فيها أو في علاقتها مع المنظمات الدولية أو علاقتها مع حكومات الدول النامية التي تسيطر هي على مواردها المختلفة وان ذلك لم يأتي من فراغ حيث يكفي أن نشير إلى حجم هذه الشركات الاقتصادي والمالي كي نتعرف على حجمها الحقيقي وتأثيرها في اتجاهات العلاقات المذكورة فشركة كوبي ستيل (Copy stell) اليابانية استثمرت 300 مليون دولار لبناء مجمع للحديد والصلب في إحدى الدول وان رأسمالها عام 1997م كان أكثر من (12) مليار دولار أما شركة موبل (Mobil) النفطية فقد بلغ رأسمالها (241.91) مليار دولار في نفس العام المذكور ويمثل ذلك 45% من الناتج المحلي الخام لدولة مصنعة مثل اسبانيا مع العلم أن الناتج المحلي الخام للدول العربية مجتمعة لا يتجاوز 300 مليار دولار سنوياً ،كذلك فان شركة (TOTAL) النفطية الفرنسية استثمرت عام 1998م حوالي (2) مليار دولار لتطوير إقليم خوزستان الإيراني متحدية الكونغرس الأمريكي الذي سبق له أن اصدر في تسعينات القرن الماضي قانوناً يعرف بقانون (داماتو)

نسبة إلى واضعة السيناتور (داماتو) والذي ينص على إنزال عقوبات على كل شركة قامت باستثمار أكثر من (40) مليون دولار في كل من ليبيا وإيران وقد حذت حذوها شركة (ستروين) الفرنسية لصناعة السيارات التي استثمرت في قطاع السيارات بإيران التي تنتج كل سنة (300000) سيارة وبذلك يظهر بان مثل هذه الشركات تمتلك من القوة ما يجعلها تتحدى كل القرارات الدولية التي قد تصدر لإيقاف أعمالها وأفضل مثال على ذلك ما قامت به شركة نستل (Nestle) السويسرية والتي هددت منظمة الصحة العالمية بوقف ما تحصل عليه من إمدادات إذا استمرت حملاتها الهادفة بتوضيح أهمية الإرضاع بحليب الأم كما أجبرت الشركات الكبرى الحكومة السويدية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي خفض الضرائب وهددت بنقل أنشطتها إلى الخارج إذا لم تحقق تلك الحكومة مطالبها مما أدى فعلاً إلى وقف الحكومة السويدية للكثير من مشاريعها الاجتماعية، كما أن شركة (كوكا كولا) مثلاً التي تستثمر في أكثر من (100) بلد أنعشت سوق الدراجات في المغرب في عام 1998م عندما اشترت (5000) دراجة نارية ووزعتها على الزبائن الفائزين كجوائز في مسابقاتها ،(خليفة هلال – مصدر سابق).

كما أن هذه الشركات ولضخامة حجمها وقوة رؤوس أموالها تستطيع التأثير على الخارطة السياسية في العالم وفي المنطقة التي تحددها حيث تدفع مثلاً 10% من قيمة أرباحها المتحققة في الخليج العربي ومصر- إلى الكيان الصهيوني مقابل منع أي دولة عربية في محيطها من تحقيق أي نهضة علمية واقتصادية.

كذلك لا يخفى على احد من أن الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة والتي تمثل كبرى الاحتكارات العالمية تساهم بقوة في تغيير أوجه السياسات الدولية حيث تؤثر وبشكل مباشر على مجريات الأحداث الدولية من خلال مساهمتها الفعالة في وضع القرار السياسي فمثلاً تساهم بقوة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ساهمت شركة (اونرون للطاقة) وهي من كبرى الشركات الأمريكية بمساهمة مالية قدرت بـ (1.9) مليار دولار بين الأعوام 1999- 2001م لتمويل أعضاء في الكونغرس وقد ذهب النصيب الأكبر من هذه الأموال إلى الحزب الجمهوري ومن خلال ذلك استطاع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في سنة 2001 م أن يدعم مقترحات بتشجيع الهند على استهلاك المزيد من الطاقة لان ذلك يصب في مصلحة شركة أونرون والتي كان نائب الرئيس الأمريكي عضواً في مجلس إدارتها وكانت آنذاك معاملات الشركة تقدر في نفس السنة بحوالي (101) مليار دولار كما ساهمت الشركة في دعم حملات الانتخابات الرئاسية لجورج بوش الأب وكذلك الابن كما مولت الحملات الانتخابية لـ (71) عضواً داخل مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يضم (100) عضو منتخب ، وفي نفس الاتجاه كانت الشركات الكبرى الفرنسية هي الأخرى ذات تأثير مباشر على القرار السياسي الفرنسي- وما يثبت ذلك هو حوار الملك المغربي الحسن الثاني مع نائب الرئيس الفرنسي- جورج بومبيدو في عهد الرئيس الفرنسي ديغول حول القضية الجزائرية حيث صرح النائب الفرنسي- بان الحرب الجزائرية مفيدة للصناعة العسكرية الفرنسية كما هي مفيدة لصناعة النسيج وكذلك المواد الغذائية وصناعة الصلب، وكذلك أثناء الحرب العراقية الأمريكية في الكويت 1991م استطاع صناع السلاح في فرنسا أن يغيروا قرار

الرئيس فرانسوا ميتران في دخول الحرب مع القوات البريطانية والأمريكية رغم قناعته بعدم دخول التحالف الدولي.(المهيفي – مصدر سابق) وهذا دليل أخر على مدى العلاقة بين هذه الاحتكارات الكبرى ورجال السياسة كما يؤكد ذلك على التطابق في المصالح بين مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والدول التي تمثل هذه الشركات جنسياتها. كذلك ما حدث لسلفادور الليندي في تشيلي والذي تم انتخابه عن طريق صناديق الاقتراع حيث قاد تحالفاً اشتراكياً واسعاً هزم به البرجوازية التشيلية وحلفائها في العام 1971م ثم تدخلت شركة (ITT) الأمريكية العملاقة للاتصالات ودبرت انقلاباً عسكرياً بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية CIA وجماعات متنفذة في المجتمع التشيلي من البرجوازية الكبيرة والتي يمثلها الجيش تحت قيادة الجنرال بنوتشي- في عام 1973م والتي استطاعت عزل الليندي واغتياله في مقره الرئاسي ، وهذا دليل أخر على إمكانية تدخل الشركات العملاقة الكبرى وتغيير وجهة القرار السياسي وتوجيهه بما يخدم مصالحها ويحقق لها إرباحها التي هي الغاية الكبرى لها وبأي وسيلة كانت .ولتعزيز ما تم عرضه آنفاً فان ما حصل في إيران في عهد الشاه رضا بهلوي وقبل عام 1952م ما هو إلا دليل ساطع أخر على مثل هذه التدخلات للشركات العملاقة حيث منح الشاه آنذاك امتيازات التنقيب عن النفط واستخراجه لشركتي ارامكو وموبيل الأمريكيتين وقد انتفض في حينه بسبب هذا القرار الدكتور / محمد مصدق الوزير الأول في حكومة الشاه وأطاح بالأمبراطور وقام بتأميم النفط والغاز الطبيعي والبنوك وقد أدى ذلك إلى تحالف الشركتين المذكورتين مع جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) ودبرتا انقلاباً عسكرياً أعاد الشاه إلى سدة الحكم وعزل الوزير الأول و وضعه في السجن إلى أن مات فيه ،كذلك فان اغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي في عام 1963م كان بسبب التقارب الأمريكي السوفيتي في عهد الرئيس السوفيتي آنذاك خروتشوف حيث تعهد الرجلان الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات ومنها خفض الإنفاق على التسلح والتعاون على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على الصعيد العلمي بما يعزز جوانب التنمية في البلدين ، ولكن يبدو أن هذا الاتفاق قد مس بشكل مباشر مصالح الشركات العملاقة وخصوصاً شركات السلاح التي كانت ستتضرر من إمكانية أحجام الحكومة الأمريكية عن شراء المزيد من السلاح منها لذلك دبر أصحاب هذه الشركات وبالتعاون مع جهاز المخابرات الأمريكية والمافيا الأمريكية عملية اغتيال الرئيس كندي الذي كان سيوقع هذه الشركات العملاقة من خلال توجهاته السياسية والاقتصادية الجديدة في أزمة قد تفقد فيها الكثير من مصالحها المخطط لها أنفا حيث أن مثل هذه الشركات تحقق أرباحا من خلال تجارة السلاح قد لا يستهان بأرقامها التي تشكل آنذاك حوالي 10% (المهيفي – مصدر سابق) من القوة الإنتاجية الأمريكية ، وهذا دليل آخر يضاف إلى الأدلة السابقة عن التحالفات الضخمة لهذا الشركات مع جهات سياسية وعسكرية داخل البلدان وتغيير السياسات بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها ويعزز احتكاراتها ويحقق لها أعظم الأرباح .

نستنتج من ذلك كله إن العلاقة بين الشركات الاحتكارية العملاقة المتعددة الجنسيات ورجال السياسة وتوجهاتهم هي علاقة وطيدة مبنية على مصالح مشتركة تصب جميعها في خدمة هذه الشركات

وتحقيق أهدافها المختلفة في تعظيم الأرباح كلما كان ذلك ممكناً وبما يعزز سيطرتها على اقتصاديات العالم وتوجهاتها في السيطرة على اقتصاديات الدول النامية إلى حد التفكير والدفع بتغيير أنظمتها السياسية وبما يعزز مصالحها وحتى لو كان ذلك على حساب قتل وتشريد شعوب تلك الدول كما حصل مؤخرا في العراق حيث يتم الضغط على الاقتصاد العراقي ومنذ العام 1991م وحتى عام 2003م من قبل كبرى الشركات الأمريكية وتوجيه السياسة الأمريكية باتجاه تغيير النظام السياسي العراقي لتحقيق مصالح هذه الشركات من خلال السيطرة المباشرة على موارده الطبيعة ولاسيما النفطية منها والتي تمثل حوالي 20% من الاحتياطي النفطي العالمي الذي يقدر بـ (1121) مليار برميل وان احتياطي العراقي المعلن عنه من النفط يتجاوز (120) مليار برميل كما أن هناك رصيد احتياطي نفطي غير معلن عنه يقدر بـ (140) مليار برميل يقع في مناطق مختلفة من البلاد ، إضافة إلى ذلك فان السوق العراقية ستكون مفتوحة لتصريف المنتجات الأمريكية التي أصابها الكساد في أسواقها المحلية وأسواق بعض الدول الأخرى التي كانت تتعامل معها، وما يشير إلى صحة هذه العلاقات الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة في سبتمبر 2008م والتي كانت بوادرها ارتفاع سعر برميل النفط الخام الذي وصل إلى أكثر من (140) دولار خلال شهر سبتمبر المذكور إلا انه اخذ بالتراجع حتى وصل إلى اقل من (60) دولار في نوفمبر في العام 2008م ثم إلى اقل من (40) دولار خلال شهر ديسمبر 2008م ويعتقد الباحث أن وراء ذلك كله كانت تقف الشركات متعددة الجنسيات والتي أرادت أن تطيح من جهة باقتصاديات الدول النامية حيث أن ارتفاع سعر النفط الخام أدى وبشكل سريع إلى ارتفاع أسعار السلع وحتى الخدمات بشكل تآكلت فيه وبسرعة الأرباح المتحققة من ارتفاع أسعار البترول للدول المنتجة للنفط لان ذلك قد أدى إلى بقاء أسعار السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والسلع الوسيطة وغيرها بأسعارها الحالية بل وتتزايد يومياً وبمعدلات مخيفة في حين انخفض سعر النفط المستورد من قبل الدول المنتجة لهذه السلع وبذلك تم تعويض أرباح هذه الشركات وبسرعة كبيرة وانهيار في عملات واقتصاديات الدول النامية وانخفاض استثماراتها المحلية لان معظم الدخل المحلي قد اتجه إلى جانب الإنفاق الاستهلاكي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الكساد الذي ضرب أسواق السلع والمنتجات لاسيما الأمريكية منها بسبب الإنفاق الاستهلاكي الكبير الذي يمتاز به المواطن الأمريكي من خلال التعامل ببطاقات الائتمان وإيهام المواطن بمستوى رفاهية عالية، أدى أيضا إلى أن البنوك الأمريكية دخلت في (غيبوبة مالية) يصعب عليها الإفاقة منها بسبب التراكمات الوهمية للإنفاق، والسحوبات المالية الكبيرة لذلك فان المديونية الأمريكية الداخلية وحركة الاستثمار الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي والتي بلغت (276) مليار دولار مشكلة 32% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على المستوى العالمي والبالغة 866 مليار دولار في عام 1999م قد لعبت كلها دوراً كبيراً في تشكيل فقاعة الرواج الاقتصادي التي انعكس بشكل فقاعات أخرى في سوق الأسهم والأراضي والعقارات والقطاع الاستهلاكي وبسبب انفجار فقاعة الرواج المالي في نهاية عام 1999م اضطربت أسعار الأسهم والأراضي والعقارات والأجور وأسواق الاستهلاك و أدت هذه الاضطرابات إلى تدهور الأسعار في صافي الادخارات والإنفاق الاستثماري وبدأت مرحلة تباطؤ شديدة حيث هبط معدل الناتج المحلي

الإجمالي إلى مستويات متدنية وصلت إلى 1.4% في الربع الرابع من عام 2000م واستمر ذلك إلى أن دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة الانكماش في الربع الثالث من العام 2001م أي قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2002م .

ويرى الباحث أن سبب دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة حقيقية بالإضافة إلى ما ذكر هو عدم الرقابة من الحكومة الأمريكية على نشاطات الشركات العملاقة الكبرى وعدم محاسبتها حيث أنها وكما ذكرنا لها اليد الطولى في تنصيب زعامات الولايات المتحدة الأمريكية وإيصالها إلى البيت الأبيض كان سبباً أساسياً في جر الاقتصاد الأمريكي إلى الوصف الذي بان عليه وان الازدهار الذي عاشه المواطن الأمريكي ماهو إلا وهم وجزء من فقاعات الرواج الاقتصادي المزعوم.

التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات:

في عام 2004م بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات حوالي (65) ألف شركة وكانت الدول المتقدمة النمو موطنا لحوالي (50) ألف شركة منها أما الخمسة عشر ألف شركة الباقية فتوزعت على بقية دول العالم الأخرى فكان نصيب الدول النامية منها 9246 شركة وكان نصيب أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا 8661 شركة .والجدول التالي يوضح ذلك. (أالجميلي :مصدر سابق : 170).

التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات في العالم عام 1999م

دول العالم	عدد الشركات
الدول المتقدمة ومنها	**49806**
أوربا الغربية	**39415**
اليابان	**4334**
الولايات المتحدة الأمريكية	**3382**
دول أخرى	**2675**
البلدان النامية ومنها	**15194**
أفريقيا	**43**
أمريكا اللاتينية(الكاريبي)	**2594**
جنوب شرق وجنوب شرق أسيا	**6067**
غرب أسيا	**449**
دول أخرى	**6041**

وتتخذ حوالي (90) شركة من اكبر (100) شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم (من حيث الأصول الأجنبية) مقراتها في منطقة الثلاثي (الاتحاد الأوربي) واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والالكترونية والسيارات وصناعة استكشاف وتوزيع البترول.

وتقوم هذه الشركات بدور هام في الإنتاج الأمريكي ففي عام 1999 استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ثلث اكبر مائة شركة وتأتي خمسة من شركاتها في ترتيب الشركات العشر الكبرى مصنفة حسب الأصول الأجنبية عام 1999م وهي(ألجميلي، مصدر سابق،171)

1- جنرال الكتريك للالكترونيات.
2- اكسون موبل للنفط والتنقيب والتكرير .
3- جنرال موتر للسيارات .
4- فورد موتور للسيارات.
5- أي .بي .ام للكمبيوتر.

كما استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على اكبر أربع شركات من بين اكبر عشر شركات مصنفة حسب الأصول الأجنبية في عام 2000م وهي:

1-جنرال الكتريك
2-اكسون موبل
3-جنرال موتر
4-أي بي إم للكمبيوتر

وبالنسبة للدول النامية يلاحظ لأول مرة في عام 1999م أصبحت ثلاث شركات مقراتها هونكونغ وفنزويلا والمكسيك على التوالي من بين اكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم مقاس بالأصول الأجنبية وبمقارنة اكبر (50) شركة متعددة الجنسية في البلدان النامية مع اكبر مائة شركة في العالم. يلاحظ أن أضخم شركة من بين اكبر (50) شركة في البلدان النامية مماثلة في الحجم لأصغر شركة من بين اكبر مائة شركة في العالم وفي عام 2001م كانت هناك خمس شركات متعددة الجنسيات تقع مقراتها في هونكونغ (الصين) والمكسيك وفنزويلا وماليزيا وكوريا الجنوبية من بين اكبر (150) شركة متعددة الجنسية تقع مقراتها في الدول النامية قد صنفت ضمن اكبر (100) شركة متعددة الجنسية في العالم.

ظاهرة اندماج الشركات المتعددة الجنسية والتملك عبر الحدود(ألجميلي،مصدر سابق،172)

في أواخر القرن التاسع عشر اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية موجة اندماج واسعة النطاق ورأى رجال الأعمال آنذاك أن هدف اندماج الشركات الكبرى كان للسيطرة على البلاد، وفي نهاية القرن العشرين بدأت تتكرر الظاهرة نفسها أوفي العام 1998م تحديدا لوحظت حركة مكثفة غير مألوفة في المصارف والصيدليات وشركات السيارات والاتصالات من مختلف القطاعات باتجاه الاندماج، إن عملية الاندماج الجارية بين الشركات العملاقة ليست سوى ترجمة طبيعية لقوة جاذبية العولمة تماما كما حصل في أواخر القرن الماضي لدى سيطرة الشركات الاندماجية الكبرى على المستوى الوطني كذلك على المستوى العالمي ، ومن خلال دراسة ظاهرة الاندماج لتلك الشركات عبر الوطنية تبرز الملاحظات التالية:

1. يرى البعض أن عدد عمليات الاندماج الأخيرة هي في الحقيقة مؤشر ضعف وليس مؤشر قوة، ذلك لان هذه العمليات تتبنى في الأساس طابعا دفاعيا أكثر مما هي عليه من عمليات هجومية هادفة إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن جميع الاندماجات المذكورة كانت بين قوي وضعيف من دون أن تكون لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد العالمي باستثناء حالتين فقط هما : اندماج (سيتي كورب / كرافلوز) في قطاع الخدمات المالية واندماج (دايملو بنز وكرايزلور) في صناعة السيارات حيث كان الاندماج بين طرفين حيث بلغ كل واحد منها الحدود القصوى لقوته مما يجعل الاندماج قوة ثالثة أقوى من الاثنين المنفصلين.
2. إن عدد من عمليات الاندماج جاءت كردة فعل لضغوط خارجية مما يعنى ذلك تراجع فاضح وخطير عن اقتصاد التصنيع باتجاه اقتصاد الخدمات .

لذلك فالشركة العالمية فعلا ليست الشركة التي تمتلك فروع منتشرة في أنحاء العالم أو التي ينحدر قادتها من مختلف جنسيات العالم بل هي الشركة التي تأتي سلة أرباحها من مختلف بلدان العالم وبهذا المعنى فلا وجود للعالمية إلا لشركات محدودة جدا ،أما العديد من الشركات المسماة عالمية ألان فليس لديها من العالمية سوى تلك الطموحات الدعائية المكلفة.

وبغض النظر عن الآراء المتعددة حول الظاهرة الاندماجية فان عصر العولمة يشير إلى أن عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود تعد المحرك الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والصادرة على المستوى العالمي.

شهد عام 2000 صفقات ضخمة عديدة في إطار دمج وشراء الشركات تجاوزت قيمة الصفقات المكتملة منها(1144) مليار دولار حيث زادت قيمة عمليات الدمج وشراء الشركات عبر الحدود من (151) مليار دولار عام 1990 إلى (720) مليار دولار عام 1999 ثم إلى (1144) مليار دولار عام 2000 وقد تم ما يزيد على 90% من هذه الصفقات بين الدول الصناعية ويعد السبب في نشاط حركة دمج وشراء الشركات عام 2000 إلى زيادة المنافسة بسبب حركة انفتاح الاقتصاد العالمي وحركة التحرير الاقتصادية العالمية الجديدة والتكامل الاقتصادي العالمي وكانت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة على رأس قائمة الدول التي نشطت فيها حركة الدمج والشراء وقدرت قيمة عمليات الدمج والشراء بين هاتين الدولتين في عام 2000 بنصف قيمة عمليات الدمج والشراء التي تمت عبر الحدود على المستوى العالمي.(ألجميلي، مصدر سابق،174)

لقد مهدت العولمة المالية وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود لهيمنة الدول المتقدمة النمو على تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة عام 2000، فلقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول المتقدمة من (830) مليار دولار عام 1999 إلى (1005) مليار دولار عام 2000 أي بزيادة قدرها 21%، وقد جاءت هذه الزيادة بالرغم من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات التجارية التي تمربها

بعض مراكز الرأسمالية المتقدمة وبالرغم من الأزمات الاقتصادية التي عانت فيها بعض دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وخاصة الأرجنتين. بالرغم من تدهور البيئة الاقتصادية الدولية الناتجة عن تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. لقد هبطت قيمة وعدد عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود في عام 2001 مقارنة بعام 2000 من (1144) مليار دولار عام 2000 إلى (601) مليار دولار عام 2001 كما هبط عدد عمليات الاندماج وشراء الشركات من (7800) اندماج وشراء عام 2000 إلى 6000 عملية اندماج وشراء عام 2001 وكان ذلك بسبب التطورات السلبية في الاقتصاد العالمي ودخول العديد من مراكز الرأسمالية المتقدمة مرحلة التباطؤ والركود الاقتصادي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كما هبطت قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية الوافدة للدول المتقدمة النمو من (1005) مليار دولار عام 2000 إلى (503) مليار عام 2001.(الاونكتاد،102,2002) .

دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي:

مع بداية منتصف تسعينيات القرن العشرين تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وأفرعها من الشركات الأجنبية في الاقتصاد العالمي المعولم بصورة عامة وتزايد دورها كمصدر مولد للإنتاج الدولي بصوره خاصة، ويقاس دور هذه الشركات في الإنتاج الدولي من خلال ثلاثة مؤشرات هي :

1. قيمة ما تملكه هذه الشركات من الأصول الأجنبية.
2. قيمة المبيعات الأجنبية .
3. حجم العمالة الأجنبية.

ومن اجل توضيح دور الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي طبقا للمؤشرات السابقة لابد وان نتوقف عند المؤشرات الآتية :(الجميلي: مصدر سابق،177)

1. زادت العمالة التي تستخدمها الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي والبالغ عددها (850) ألف شركة من 24 مليون شخص عام 1990 إلى 45 مليون شخص عام 2000 وإلى 54 مليون شخص عام 2001م.
2. زادت مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة الموجودة في الاقتصاد العالمي من (5467) مليار دولار في عام 1990 إلى (15680) مليار دولار عام 2000 وإلى (18517) مليار دولار عام 2001.
3. زاد الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة من (1420) مليار دولار عام 1990 إلى (3167) مليار دولار عام 2000 وإلى (3495) مليار دولار عام 2001 ويشكل الناتج المحلي الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة البالغ عددها (850) ألف شركة في عام 2001 ما نسبته 11% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي البالغ (31900) مليار دولار في نفس العام.

4. زادت صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة الموجودة في الاقتصاد العالمي من (1166) مليار دولار في عام 1990 إلى (3572) مليار دولار في عام2000 ثم عادت هذه الصادرات وهبطت إلى (2600) مليار دولار عام (2001) وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة(2000 /2001) .

وطبقا لهذا التدهور في مؤشر صادرات هذه الشركات، شكلت نسبة الصادرات لهذه الشركات في عام 2001 ما قيمته 35% من الصادرات العالمية البالغة قيمتها لنفس العام (7430) مليار دولار بعد أن كانت تمثل 51% من الصادرات العالمية في عام 2000 والتي كانت (7036) مليار دولار (ألجميلي :مصدر سابق،178) .

جدول مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات وللإنتاج الدولي – مليار دولار – للأعوام مابين 1990- 2001 .

البيان	مليار دولار		
	2001	2000	1990
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا	621	1271	202
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا	261	1150	235
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا	6846	6314	1889
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا	6582	5976	1717
قيمة عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود	601	1144	151
المبيعات من الشركات الأجنبية المنتسبة	18517	15680	5467
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة	3495	3167	1420
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	24952	21102	5744
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	2600	3572	1166
صادرات السلع والخدمات العالمية	7430	7036	4381
عمالة الشركات الأجنبية	54 مليون شخص	45.5	24
الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبكلفة عوامل الإنتاج	31900	31895	21475

أما مؤشرات الإنتاج الدولي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي لعام 2000م فهي كما يلي(ألجميلي،مصدر سابق،180)

1. تمتلك اكبر مائة شركة متعددة الجنسية من الموجودات الأجنبية في عام 2000م ما قيمته (2532) مليار دولار.
2. بلغت المبيعات الأجنبية لأكبر مائة شركة متعددة الجنسية في عام 2000م ما قيمته (2509) مليار دولار.

3. استخدمت اكبر مائة شركة متعددة الجنسية في فروعها الأجنبية المنتسبة حوالي (7) ملايين شخص في عام 2000م .
4. أدت عمليات الاندماج للشركات المتعددة الجنسية في عام 2000م إلى زيادة الأصول الأجنبية لهذه الشركات بنسبه 20%وزيادة حجم الاستخدام بنسبة 19% وزيادة المبيعات الأجنبية بنسبة 15%.
5. تبلغ نسبة ما تملكه اكبر مائة شركة متعددة الجنسية من الموجودات الأجنبية ما نسبته 12% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كل الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة (21102) مليار دولار في عام 2000م .
6. بلغت نسبة المبيعات الأجنبية لأكبر مائة شركة من الشركات المتعددة الجنسية 16% من المبيعات الأجنبية لكل الشركات الأجنبية المنتسبة العالمية في الاقتصاد العالمي والبالغة (15680) مليار دولار عام 2000م .
7. بلغت نسبة الاستخدام الأجنبي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسية من مجموع الاستخدام الأجنبي لكل الشركات الأجنبية المنتسبة 15%.

والجدير بالذكر أن حوالي 90% من اكبر مائة شركة متعددة الجنسية توجد مقراتها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي . أما بالنسبة لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية موجودة في الاقتصاد العالمي في عام 1999م فقد احتلت الشركات الأمريكية موقعاً مميزاً فيها حيث احتلت شركة (جنرال الكتريك) الأمريكية المرتبة الأولي، تأتي بعدها شركة (اكسون موبل) ثم شركة (وول دج) مجموعة شل الهولندية البريطانية ثم شركة جنرال موتر الأمريكية ثم شركة فورد الأمريكية ثم تويوتا اليابانية ثم شركة دلمر / كرايسلور ثم شركة توتال الفرنسية ثم شركة أي بي ام الأمريكية ثم شركة البترول البريطانية علماً بان التصنيف السابق حسب الأصول الأجنبية، وقد تغير ترتيب الشركات متعددة الجنسية الخمس والعشرين الأكبر في العام 2000م بسبب عمليات اندماج الشركات والتملك عبر الحدود فلقد احتلت شركة (Vodafone) البريطانية المرتبة الأولي تأتي بعدها شركة جنرال إلكتريك الأمريكية ثم اكسول موبل الأمريكية. وهكذا بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي المحلي بشبكة الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة حوالي (10) تريليونات دولار أي (10000) مليار دولار عام 2001م أي ما يشكل حوالي ثلث الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي البالغ (31900) مليار دولار لنفس العام حيث كانت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة (3167) مليار دولار. في عام 2000م ثم زادت إلى 3495 مليار دولار عام 2001م مشكله ما نسبته 11% من الإنتاج المحلي العالمي البالغ 31900 مليار دولار. (ألجميلي 182,181،مصدر سابق).

لقد حدث تغير لأبعاد وطبيعة التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية أدت إلى خلق شكل جديد وقوى للاستثمار الدولي تلك هي الشركات المتعددة الجنسية .

لقد تكتلت مجموعة من الصناعات الدولية مع بعضها البعض لتشكيل الشركات متعددة الجنسية التي تتراوح بين استخدام المعادن الأولية إلى تصنيع المنتجات ومن بضائع استهلاكية مثل المشروبات الغازية إلى منتجات تكنولوجية مثل الحاسوب الآلي إلى الخدمات مثل التامين والصرافة .

وتختلف الشركات المتعددة الجنسية ليس من ناحية نوعية العمل فحسب ولكن أيضاً من ناحية كيفية أداء هذا العمل والمستوى التكنولوجي والبناء التنظيمي وبنية السوق الذي يستوعب منتجات تلك الشركات وبالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض الميزات المشتركة للعديد من الشركات متعددة الجنسية يمكن استخدامها لوصف هذه الظاهرة وتميز المشاكل التي تخلقها هذه الشركات.

إن الشركة متعددة الجنسية هي شركة مع عدد من الشركات الأجنبية التابعة لها والتي تستطيع أن توصل إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أية دولة وهذه الشركات ليست فقط شركات ضخمة باستطاعتها تسويق إنتاجها في الخارج لكنها شركات صدّرت مجاميع من رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية من اجل القيام بالإنتاج في دولة أجنبية وفي كثير من الحالات فان إنتاج هذه الشركات يغطي العالم بأسره مع اختلاف في مراحل الإنتاج المتبعة في دول مختلفة والتسويق على مستوى دولي أحياناً وبيع المنتجات في دولة أو دول في جميع إنحاء العالم وان هذه الشركات تهدف إلى إيجاد شركات تابعة لها في العديد من الدول وقد عرّف احد المحللين الاقتصاديين الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي لها استثمارات في ست أو أكثر من الدول الأجنبية ووجد أن مثل هذه الشركات تمثل ما نسبته 80% من جميع الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية الضخمة (سبيرو، 114,1997).

تأتي الشركات متعددة الجنسيات ضمن اكبر المؤسسات في العالم ففي عام 1980م بلغت مبيعات اكبر من 200 شركه أكثر من 38 بليون دولار وان مبيعات اكبر خمس شركات كانت أكثر من 50 بليون دولار للشركة الواحدة وان اكبر شركة وهي شركة(اكسون) بلغت مبيعاتها في عام 1980 أكثر من (77) بليون دولار وان مبيعات كل شركة من الشركات المتعددة الجنسيات العشرة في العالم بلغت أكثر من (28) بليون دولار والتي تعتبر أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 87 دولة باستثناء الاتحاد السوفيتي وأوربا الغربية، وفي الحقيقة قد بلغت مبيعات شركة (اكسون) عام 1980م أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 96 دولة باستثناء الاتحاد السوفيتي وأوربا الغربية وان هذه الشركات تنوي إتباع طريقة احتكار القلة.

وباستطاعة هذه الشركات السيطرة على الأسواق بسبب حجمهم الكبير وقوة مواردهم المالية وسيطرتهم على التكنولوجيا أو امتلاكهم لإنتاج خاص ومميز ولهذه الشركات متعددة الجنسيات خصائص تنظيمية مميزة إذ أن الشركات التابعة الأجنبية إما أن تكون مملوكة مباشر من قبل الشركة الأم من خلال الملكية المطلقة أو من خلال مشاريع مشتركة مع مجموعة حكومية أو خاصة، وتهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى مركزية اتخاذ القرار في هذه الشركات بالرغم من اختلاف البناء الإداري من شركة إلى أخرى .

وبالرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات قد اتبعت سياسة عدم مركزية القرارات على المستوى المحلي إلا أن القرارات الرئيسية التي تتعلق بالنشاطات الخارجية مثل توزيع الإنتاج وتوزيع الأسواق وتنوع الدراسات والأبحاث والتخطيط طويل الأجل وخاصة الاستثمارات الرأسمالية فان اتخاذ مثل هذه القرارات بقي في أيدي الشركة الأم.

وهناك ميزة تنظيمية لهذه الشركات وهي توحيد الإنتاج والتسويق على مستوى دولي بحيث من الممكن أن يمر الإنتاج لسلعة معينة في عدة دول لحين اكتمال الإنتاج وقد يتم تسويق هذه السلعة في دول أخرى إن حجم الشركات الكبير والتنظيم المركزي والإنتاج الموحد والتنسيق كلها موارد قوية تستطيع المؤسسة استخدامها من اجل تحقيق أهدافها الدولية وتطبيق سياستها المرسومة وتخلق المميزات الخاصة الشركات المتعددة الجنسيات أزمات مع الدول، وان المجال الدولي لهذه الشركات قد عرف بخلقة للمشاكل السياسية وقد تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن أهداف أو تتبع سياسات ذات فائدة من وجهة النظر الدولية للشركة، لكن هذه السياسات قد لا يكون مرغوباً فيها من وجهة النظر الوطنية وقد تتعارض مع أهداف وسياسات تلك الدول العاملة فيها إضافة إلى مشكلة تشريعية متعلقة بتلك الأهداف ومن الناحية القانونية فان لدى الشركات متعددة الجنسيات عدة هويات وطنية ولذلك فإنها عرضة لعدة تشريعات مختلفة لأنه لا يوجد هناك دولة أو هيئة مسؤولة عن النظام التشريعي بأكمله ولان هذا التشريع عادة غير واضح المعالم وانه من الصعب في بعض الأوقات على الدول أن تمارس رقابة قانونية على الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة فيها.(سبيرو 115,114:1997)

في نهاية العقد السابع من القرن العشرين بلغت حصة الشركات المتعددة الجنسية من الاقتصاد البريطاني حوالي (17%) من الإنتاج الصناعي و13% من العمالة الصناعية وفي نفس الوقت بلغت حصة الشركات الأجنبية العاملة في ألمانيا الغربية 19% من الإنتاج الصناعي وفي فرنسا 23% والجدير بالذكر ان الرقابة الخارجية على صناعة التكنولوجيا ذات المستوى العالي في اروبا كانت اكبر بكثير من الأرقام العامة المقترحة .

وقد ساهمت عدة عوامل في النمو الكبير للشركات متعددة الجنسيات وخلقت التكنولوجيا وتعقيدات الإدارة إمكانية الانتشار وان التطور الذي حدث في مجال الاتصالات وتقنيات الإدارة والتنظيم قد مكّن من المركزية والتداخل وسهولة الحركة .

وقد كان الكمبيوتر والاتصالات وتطور التنظيم التعاوني الذي استخدمته الشركات الأمريكية من العوامل المهمة التي أدت إلى سيطرة الشركات الأمريكية كما أدى النظام الدولي الأقل قيوداً إلى وضع أفضل لانتشار الشركات المتعددة الجنسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان للتخلص من القيود المفروضة على تدفقات رأس المال والتجارة اثر على إمكانية انتشار الاستثمار المباشر وخلق الكنديون والأوربيون الحوافز الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية .

ونظراً لامتلاك الشركات الأمريكية لأعظم الموارد المالية والتقنية فقد كانت قادرة على الاستفادة من الظروف الدولية السائدة وبعيداً عن ذلك فهناك حوافز للشركات الدولية للتحرك إلى الخارج وظهرت عدة نظريات توضح الحوافز الموضوعة من اجل انتشار الشركات المتعددة الجنسية.

1. فبينت نظرية الدورة الإنتاجية بان خروج الشركات إلى الخارج كان استجابة لتهديد أسواق التصدير، وطورت الشركات صناعات جديدة وطرق جديدة للتصنيع ثم تصديرها إلى الخارج من خلال الصادرات وعندما كان الوضع التصديري لهذه الشركات مهدداً فإنهم عملوا على تأسيس شركات تابعة في محاولة من اجل استعادة مصالحهم وعندما تفقد الشركة مصالحها من الممكن ان تتحول إلى نوعية جديدة من الإنتاج وان تحاول خلق مصالح جديدة عن طريق تغيير الإنتاج أو البحث عن مواقع إنتاج قليلة التكلفة في دول أخرى.
2. ان نظرية الاحتكار واحتكار القلة تحتوي على بعض المتشابهات لأسباب تحرك الشركات إلى الخارج من اجل استغلال القوة الاحتكارية التي يملكونها من خلال بعض العوامل مثل المنتجات الفردية والخبرات التسويقية ومراقبة التكنولوجيا والمهارات الإدارية .
3. وهناك نظرية أخرى تفترض أن سبب انتشار الشركات المتعددة الجنسيات إلى الخارج يعود إلى رغبتها في استغلال المهارة الخارجية مثل رخص الأيدي العاملة والتكنولوجيا أو انخفاض الضرائب والتعريفات.
4. ويمكن تفسير النمو السريع للشركات المتعددة الجنسيات في أوربا بعد عام 1955م وذلك بسبب توحيد عوامل المفاضلة وهي انتعاش أوربا الاقتصادي والعودة إلى نظام التحويل للعملات الأوربية وازدياد الاستقرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي وتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوربية .

والأكثر حداثة هو النمو المتسارع لاستثمارات الشركات الأوربية واليابانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بينما كانت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة في بداية الستينات ضئيلة جداً ويمكن توضيح ذلك من خلال ما بلغته عام 1978م حيث سجلت بليون دولار ثم تبعها في عام 1979م حوالي 12 بليون دولار وفي عام 1980م بلغت 11 بليون دولار وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 1970م إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 20%من الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى الخارج وفي عام 1980م بلغت تلك النسبة ما قيمته حوالي 60% وكانت هناك عدة أسباب لازدياد فرص الاستثمار داخل الولايات المتحدة ومنها:-

1. ازدياد عدد الشركات الغير أمريكية.
2. انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في السبعينات من القرن العشرين مما أدى إلى انخفاض تكلفة امتلاك الشركات الأمريكية والذي جعل هذه الشركات أكثر جاذبية للشركات الأجنبية.
3. سياسة التجارة الأمريكية الخاصة بالحماية للتجارة الخاصة في بعض القطاعات مثل الأجهزة الكهربائية والسيارات وبذلك ضمنت الصناعة في الولايات المتحدة لنفسها استمرارية تدفقها إلى

السوق الأمريكية الضخمة .

4. الاستقرار السياسي النسبي خاصة إذا ما قارناه بكثير من الدول النامية وحتى العديد من الدول الأوربية.
5. تدفق البنوك الأجنبية التي تم اجتذابها عن طريق العملاء متعددي الجنسيات والذين استقروا داخل الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك عن طريق الإرباح التي يجب أن تنتج داخل الأسواق المالية والأمريكية والسعر المنخفض لامتلاك البنوك الأمريكية .

أن أسباب مشاكل الإدارة الدولية تعود إلى تشكيلة الخصائص الاستثنائية داخل اقتصاديات الأسواق المتطورة ويسود الخوف من أن بسبب سياسة مصالح الشركات متعددة الجنسيات في خلق النزاع مع السياسات والمصالح الوطنية في ثلاث مجالات:

1. الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء
2. الرقابة الاقتصادية الوطنية
3. كيفية تسيير السياسة الوطنية

لقد أعطت الحكومات الحديثة أولويات خاصة لأهداف السياسة العامة المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية والنمو وتحسين مستوى المعيشة وعند ما نقيم اثر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاديات الأسواق المتطورة وتحديد المشاكل الإدارية التي خلقتها هذه الشركات علينا أن نحكم على اثر هذه الشركات على الأداء الاقتصادي .

ويدعى المؤيدون للشركات المتعددة الجنسيات بان هذا النموذج الجديد من الشركات هو وسيلة لأجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين النمو وبالتالي تحسين الرخاء وجاء كل ذلك عن طريق انتقال رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الفنية وكذلك عن طريق استغلال الموارد المحلية.

وعلى النقيض من ذلك يعتقد البعض بان احتكارات القلة الدولية قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة وإيقاف النمو وقد تكون الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في غياب المنافسة قادرة على تحديد الإنتاج وفرض الأسعار المرتفعة وكسب أجور احتكارية وبالتالي تؤدي إلى خفض الكفاءة وقد بين المعارضون كذلك بان هذه الشركات قد توقف النمو الاقتصادي عن طريق استهلاك رأس المال المحلي بدلاً من تزويد الاقتصاد برأس المال الجديد وتطبيق التقنيات الغير مناسبة وتشغيل الأجانب بدلاً من تعيين الموظفين المحليين وأوضح هؤلاء المعارضون بأنة ليس من الضروري أن تؤدي الكفاءة العلمية والنمو إلى زياد الكفاءة والنمو في بعض الاقتصاديات الوطنية الفردية. تبين معظم الدراسات المتعلقة بالآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق المضيفة لها بان لها أثار ايجابية بشكل عام وإحدى هذه الحالات هي ما حصل في كندا، فبسبب التغلغل الواسع لهذه الشركات فقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية مسالة عامة ذات أهمية وعرضه لدراسات رسمية وشبة رسمية ولاختبارات الباحثين وقد خلصت هذه الدراسات

إلى أن لهذه الشركات أثار ايجابية على الاقتصاد الكندي وتوصل تقرير (وتكنز) لعام 1968م (سبيرو،مصدر سابق،123) والذي يعد انتقاداً للاستثمارات الأجنبية إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الأمريكية منها كانت من العوامل الأساسية لنمو الاقتصاد الكندي بشكل عام وعامل رئيسي في بناء رأس المال وتحسين الصادرات وموازين المدفوعات وخلص التقرير إلى أن هذه الاستثمارات كانت مباشرة وليست محفظة استثمارية حيث أنها لم تجلب فقط الموارد المالية بل أيضا نماذج تصنيعية وتكنولوجيا الإدارة والدخول إلى الأسواق وأشار التقرير إلى وجود بعض المشاكل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي أدت إلى إعاقة سوق رأس المال الكندي وتدمير المبادرات الخاصة بأصحاب العمل المحليين إلا أن التقرير بين في خلاصته أن الدولة المضيفة قد استفادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل رئيسي .

كما توصلت أوربا إلى مثل هذه النتائج من خلال تقرير (كابورن) عام 1981م(سبيرو،مصدر سابق،124) والذي تبناه برلمان المجموعة الاقتصادية الأوربية والذي دعا إلى فرض تعليمات اشد على الشركات المتعددة الجنسيات وقد وجد أن هذه الشركات قد رفعت من مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وهي ذو اثأر ايجابية على الإنتاجية ونسب النمو وبشكل عام على العمالة وقد أوضحت إحدى الدراسات أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثأر إستراتيجية على الاقتصاد الفرنسي- وان أكثر هذه الفوائد عادت إلى ميزان المدفوعات وأيضا زادت الاستثمارات الأجنبية من المستوى التكنولوجي ومستوى الأبحاث والنمو والتصنيع وأخيراً المنافسة ولذلك فان هذه الاستثمارات كما بينت الدراسة جعلت الاقتصاد الفرنسي- أكثر نشاطاً ومنافسة وخاصة داخل دول المجموعة الاقتصادية الأوربية .وأوضحت إحدى الدراسات أيضا النتائج الايجابية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد البريطاني حيث أضافت هذه الاستثمارات في الستينات حوالي (2- 2.5) % سنوياً إلى الناتج القومي الإجمالي والتي كانت تعمل في مناطق تعد فيها البطالة أكثر من المعدل وتستخدم موارد ما كان لها أن تُستخدم سابقاً وان حوالي 0.6% من مساهمة هذه الشركات في الناتج القومي الإجمالي جاء من خلال أفضلية توزيع الموارد والتركيز على القطاعات الإنتاجية وبينت دراسة أخرى قام بها نفس الكاتب السابق الفوائد المتعددة التي عادت على الاقتصاد البريطاني نتيجة الاستثمارات الأجنبية بما فيها الاستخدام الداخلي للمصادر والأبحاث والإنماء ورأس المال والعمالة والنافسة والتطور الإقليمي وفوق كل ذلك هناك التطور الاقتصادي وتطور موازين المدفوعات .

بالرغم من الفوائد الملموسة للشركات المتعددة الجنسيات إلا أن هذا الاستثمار لابد وان يكلف الدول المضيفة بعض الشيء وبعض هذه التكاليف لا يمكن الشفاء منها لأنه ما يمكن أن يكون مناسباً للشركة قد يكون اقل فائدة للدولة المضيفة، مثال ذلك الخوف من الاعتماد على التكنولوجيا وبالرغم من أن وصول التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة المضيفة احد الأهداف الاقتصادية الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات إلى إن تكلفة هذا الوصول سوف تؤدي إلى تجميد الأبحاث الداخلية والتطور وان تمركز الأبحاث والتطور في الدولة الأم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يشجع على تنشيط الأبحاث في

الدولة المضيفة والنتيجة بقاء الدولة المضيفة خاضعة للتكنولوجيا المدارة من الخارج وهناك اهتمام بالغ بان الدولة المضيفة قد تدفع أسعارا مرتفعة للتكنولوجيا المستوردة لان السيطرة الاحتكارية على التكنولوجيا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات قد تمكن الدولة الأم من فرض أجور احتكار مقابل استعمال هذه التكنولوجيا . كذلك هناك اهتمامات أخرى للشركات المتعددة الجنسيات أخذتها الدول المضيفة بعين الاعتبار منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدولة المضيفة سيكون مصدراً للكفاءة والنمو ولكن استخدام هذه الشركات لمدراء أجانب سيؤدي إلى ضياع القدرات الإدارية المحلية وحرمان المواطنين من تطوير واستخدام قدراتهم وتوفرها .
- كذلك هناك اهتمام آخر ينتج من الطبيعة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات حيث أن دخول المنافسين الأجانب سيؤدي إلى تحسين في المنافسة الداخلية وبالنتيجة تشجيع الكفاءة المحلية لكن في نفس الوقت سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى المنافسة وتهديد الصناعات المحلية القائمة وقد تكون السيطرة على مثل هذه الأسواق من قبل هذه الشركات ذو فائدة إذا جاءت بتقنيات جديدة وكفاءات اقتصادية جديدة ولكن إذا لم تقدم هذه الشركات مثل هذه التحسينات فإنها ستؤدي إلى نقص الكفاءات .
- وهناك اهتمام أخر أظهرته الدول خاصة عند ما تدمج الشركات المتعددة الجنسيات مع بعض الشركات الوطنية القائمة وصحيح أن هذا الدمج قد يعطي الشركات المحلية فرص الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والموارد الأخرى وبذلك يتم تحسين الأداء في العمل لكنها أيضا وبانتقال هذه الملكية فإنها لا تضيف كفاءة جديدة.
- هناك اهتمام أخر أشار له تقرير (جراي) (سبيرو ،مصدر سابق،125) أن الشركات الناشئة في كندا على سبيل المثال تفضل إيجاد التموين والخدمات من داخل الشركة على عكس الحصول عليها من داخل الدولة المضيفة وهذا سيؤدي إلى الحصول على بضائع وخدمات من الشركة الأم ذات جودة عالية ولكنها في نفس الوقت قد تعيق تطور قطاعات الخدمات والصناعات الكندية وتؤدي إلى الحد من تأثير الاستثمارات الأجنبية على أنحاء مختلفة من الاقتصاد الكندي .
- وهناك اهتمام أخر حول تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على موازين المدفوعات حيث إن هناك شعور بان النتائج سوف تكون سلبية على المدى الطويل وعند تقييم المشاكل التي وجدت بسبب النزاع بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الدول المضيفة حول الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء يجب على احدنا أن يذهب ابعد من التحليل الاقتصادي والمادي في الأهمية وهي الطريقة التي يفضي بها مواطني الدولة المضيفة إلى اثر هذه الشركات على الاقتصاد الوطني .

ففي مسح الآراء حول ثلاثة عشر ألف مواطن من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية التسع، قد

سلط الضوء على بعض النتائج الهامة فقد بين هذا المسح أنة وبالرغم من معارضة غالبية الأوربيين لشركات المتعددة الجنسيات إلا أنهم يؤمنون بشكل عام إن لهذه الشركات اثأر اقتصادية ايجابية كثيرة وينظرون للاستثمارات الأجنبية على أنها قوة تطويرية من شانها إبقاء الأسعار في أدنى مستوى لها وإنها تساعد على التطور الاقتصادي وتطوير الوسائل التجارية وبالرغم من ذلك إلا أنة لا يزال لدى بعض الأوربيون بعض التحفظات حول الآثار التدميرية للشركات المتعددة الجنسيات على النظام النقدي الأوربي وخاصة قدرة هذه الشركات على نقل الإنتاج دون اعتبار للنتائج التي قد تسببها للدولة المضيفة.

الآراء المؤيدة لهذه الشركات كانت أراء رعايا ايرلندا ،هولندا، بريطانيا أما رعايا الدول التي كانت تأييدها اقل فكانت الدنمرك ،ايطاليا ،ألمانيا الغربية وفئات المواطنين المؤيدة كانت تتمثل في رجال الأعمال وموظفي الحكومة أما السياسيين والأكاديميين ورجال الدين فقد كانوا أكثر حذراً لكن فئات الطلاب وأعضاء الاتحادات العمالية وقادة الشباب فقد كانوا أكثر الفئات معارضة لهذه الشركات (سبيرو،مصدر سابق، 126) .

الرقابة الاقتصادية الوطنية على الشركات متعددة الجنسية:

إن الصراع بين الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة لها في الدول المتقدمة هو تدخل هذه الشركات في الرقابة الوطنية على الاقتصاد وكما كانت الدول المتقدمة تقصد من إدارة اقتصادياتها أن تحسن من الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء فقد ظهر اهتمام الشعب بالقيود الخارجية المفروضة على هذه الرقابة من قبل الشركات المتعددة الجنسية وثم الكشف عن هذا الاهتمام في الدراسات التي أجريت حول الاتجاهات نحو الاستثمارات الأجنبية .

فمن خلال مسح للرأي العام الأوربي تبين أن معظم وجهات النظر السلبية نحو الشركات المتعددة الجنسيات تركزت حول المخاوف من أن تعمل هذه الشركات على إنهاء الرقابة الوطنية على الاقتصاد وقال معظم من أدلو بآرائهم بان هناك فرق كبير بين الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية و الأوروبية حيث أوضحوا بان الشركات الأمريكية قوية ونشيطة وعلى مستوى عالي من التنظيم لكنها أيضا غير مراقبة جيداً ومشكوك في أخلاقياتها إما الشركات الأوربية فرأيهم أنها اجتماعية إنسانية ومخلصة لشركائها في التجارة، وبينت دراسة لاتجاهات الكنديين أن الشعور المضاد لهذه الشركات كان سببه فقدان السيطرة على هذه الشركات ويعتقد الكنديون بان هناك تناوب بين المصالح الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات وبين التأثير المعاكس على رقابة الشئون الوطنية للدولة المضيفة وان الشعور بفقدان السيطرة يعكس جزئياً شعوراً غير ملموس بان القرارات الحاسمة والمتعلقة بالاقتصاد الوطني يتم وضعها خارج البلاد والفهم السائد هو أن هذه القرارات ليس بالضرورة أن تكون ذات نتائج عكسية . إن الخوف من فقدان السيطرة على صنع القرار ليس له علاقة بمستوى الاستثمارات الأجنبية على سبيل المثال فان الكنديون وبالرغم من وجود استثمارات أجنبية ضخمة في بلادهم إلا أنها اقل اهتماماً من البريطانيين الذين لديهم استثمارات أجنبية

اقل من تلك الموجودة في كندا والفرنسيين الذين لديهم مستوى قليل من الاستثمارات الخاصة هم أكثر اهتماماً بموضوع فقدان السيطرة على صنع القرار.(سيبرو،مصدرسابق،127)

ومن ذلك يتبين بان المخاوف من فقدان السيطرة على الرقابة الوطنية متعلقة بمختلف التوقعات الوطنية الخاصة بالحاجة إلى الاستقلال أكثر من التهديد الحقيقي لهذا الاستقلال .

وكان الخوف الشديد من السيطرة المفقودة على بعض الصناعات الحساسة والدول بما فيها الولايات المتحدة التي كانت معنية دائماً بخصوص الملكية الأجنبية لبعض القطاعات الهامة مثل الاتصالات ،النقل ،التمويل ويشعر المسئولون الحكوميون بان الصناعات ذات التأثير الواسع على الاقتصاد مثل السيارات والصناعات البترولية والكترونيات يجب أن تبقى تحت السيطرة الوطنية ومع ذلك فان تلك الصناعات هي ذاتها المسيطرة عليها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات .

- وفي الوقت الذي لعبت فيه الشركات متعددة الجنسيات دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف الوطنية إلا أن هناك مخاوف من أن هذه الشركات اقل استجابة للتخطيط الاقتصادي الوطني من تلك المملوكة محلياً والتي تعمل في السوق الوطنية وذلك من حيث :

1. إن النشاطات العقلانية للشركات الدولية قد لا تشير وفق ما تم تخطيطه للاقتصاد الوطني.
2. إن الشركات متعددة الجنسيات لديها القدرة على تطوير الأعمال الخاصة بتطبيق الخطط الوطنية ولان هذه الشركات لديها الموارد المالية الخاصة فإنها لا تعتمد كثيراً كما هو الحال بالنسبة للشركات الوطنية على التحويل الحكومي الوطني ولذلك فأنهم لا يتجهون للحوافز الحكومية للاستثمار في بعض الصناعات أو حتى بعض المناطق.
3. نظراً لان هذه الشركات اقل ارتباطاً بالاقتصاد الوطني وسياسة الدولة التي تعمل بها فهناك مخاوف من عدم تعاونها بمحض اختيارها مع أهداف التخطيط الوطني .
4. إن الشركات المتعددة الجنسيات قد تقلل من تأثير السياسة النقدية الوطنية من خلال قدرتها على الحصول على موارد مالية خارجية وقد تستخدم هذه الشركات خاصة في أثناء فرض القيود النقدية التمويل الخارجي من اجل إتباع سياسات توسعية وعلى العكس من ذلك فأنه في فترة التوسع النقدي قد تستخدم هذه الشركات أسعار فائدة اقل من اجل تصدير الأموال إلى الخارج بدلاً من استخدامها في الداخل كما أنها قد تتدخل في سياسة أسعار الصرف الوطنية .
5. القلق الأكبر أن هذه الشركات قادرة على التهرب من الضرائب المحلية وتستطيع من خلال السياسة التسعير المركزية أن تحصل على الأرباح من الدول التي تنخفض فيها نسبة الضرائب وتتجنب إظهار أية إرباح في الدول التي تكون لديها نسبة الضرائب مرتفعه نسبياً.
6. نظراً لان المعاملات التجارية للشركات التابعة لنفس الشركة متعددة الجنسيات لا تحددها أسعار السوق الحرة وتستطيع وحدة صنع القرار المركزية أن تحدد وبشكل زائف أسعار هذه المعاملات

التجارية يمكن التلاعب بما يسمى بأسعار التحويل من تخفيض الضرائب.

7. البعد الآخر لتدخل هذه الشركات في الرقابة الوطنية هو ما أطلق علية احد الكتاب اسم (النظام الوطني) لان هناك ادعاء بان هذه الشركات اقل ارتباطاً بالقوانين الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية للدول المضيفة ولذلك فان الروابط بين التجارة والحكومة الظاهرة في أوربا واليابان والتي تعد أداة لإدارة الاقتصاد الوطني قد تكون أكثر غموضاً واقل تأثيرا بين الحكومات الوطنية وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات .
8. والمظهر الآخر لـ(النظام الوطني) هو علاقات العمال بأصحاب العمل وقد قيل بان الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات قد اتبعت سياسات معادية للسياسات العمالية الوطنية وهناك اتهام بان هذه الشركات ترغب في فصل العمال من عملهم أكثر من أن تستثمرهم في صنع القرارات المتعلقة بهم .(سبيرو. مصدر سابق : 129)
9. كذلك هناك بعد أخر لمشكله الرقابة وهو ليس التهديد من هذه الشركات ذاتها ولكن تهديد الحكومات المحلية التابعة لها هذه الشركات للدولة المضيفة لهذه الشركات خاصةً التهديد الأمريكي للدول المضيفة للشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات وقد يحدث هذا التدخل عندما تطبق القوانين الأمريكية خارج الحدود الأمريكية على هذه الشركات أو توابعها والمجال الوحيد للتدخل الأمريكي هو من خلال تطبيق القوانين المتعلقة برقابة الصادرات الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية وما كانت القوانين الأمريكية مثل قانون التجارة مع العدو لعام 1997 وقانون مراقبة الصادرات لعام 1949 وقانون إدارة الصادرات لعام 1969 إلا من اجل مراقبة معاملات الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية، وقد أعطى قانون التجارة مع العدو الرئيس الأمريكي القوة لتنظيم كافة المعاملات التجارية والحماية للأمريكيين مع الدول الأجنبية أو مواطني الدول الأخرى في وقت الحرب أو حالة الطوارئ الوطنية، وقد استخدم هذا القانون من اجل تحريم التجارة مع(كوبا ، كوريا الشمالية ،والصين ،فتنام الشمالية) .وقد أعطى القانونين الآخرين لعام 1949 ولعام 1969 الإدارة التنفيذية السلطة من اجل تحريم كافة الصادرات التجارية بما فيها المهارات الفنية إلى الدول الشيوعية من شركات أمريكية أو أحدى الشركات التابعة لها ولان الشركات الأمريكية الأم تعتبر مسئولة أمام المحاكم الأمريكية عن أعمال الفروع الأجنبية التابعة لها فان لدى الشركات المتعددة الجنسيات حافز كبير من اجل التعاون مع القوانين الأمريكية وهناك كثير من الحالات التي أوقفت فيها الولايات المتحدة الشركات التابعة الأمريكية ، والمعاملات التجارية للخارج والتي تعتبر مشروعة في قوانين الدولة المضيفة لها ومثال على ذلك إنها رفضت إعطاء ترخيص إلى شركة أمريكية مملوكة لبلجيكا من اجل تصدير معدات زراعية إلى كوبا وأجبرت شركه جنوب أفريقيا (فورد- كندا) أن ترفض طلباً من جنوب أفريقيا لتزويدها شاحنات عسكرية مسلحة وأعظم هذه الحوادث السياسية الشهيرة هو رفض الولايات المتحدة لشركة أي –بي – ام الفرنسية من أن تبيع معدات إلى الحكومة الفرنسية من اجل استخدامها في برامجها الذرية والفضائية وذلك لتنفيذ

بنود معاهدة عدم التكاثر التي لم توقع عليها فرنسا، وفي عام 1982 أمرت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات أن تذعن للحظر الأمريكي على تصدير منتجات ذات تكنولوجيا عالية إلى الاتحاد السوفيتي لاستخدامها في إنشاء وإقامة خط الغاز من الاتحاد السوفيتي إلى أوربا الغربية وكانت هذه العقوبات التي أعلنت في كانون الأول 1981 بعد إعلان الأحكام العرفية في بولندا قد وصلت في حزيران 1982 إلى الشركات التابعة لشركات أمريكية أو شركات أجنبية تعمل بتصاريح أمريكية وتم تطبيق هذا الحظر أيضاً على التكنولوجيا التي تم شراؤها مثل فرض الرقابة على الصادرات الأمريكية .

الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في السياسة الوطنية للدول المضيفة :

- يمكن لهذه الشركات التدخل في سياسة الدول المضيفة وهي مصدر قوة سياسية تستطيع التدخل أو التأثير على القانون والسياسة العامة مما يترك آثاراً على الأجواء السياسية في الدولة وهناك عدة طرق تستطيع من خلالها الشركات المتعددة الجنسيات أن تؤثر على السياسات في الدول المضيفة وفي ابعد الحدود تستطيع إسقاط الحكومة المعادية لها أو المحافظة على النظام في السلطة وقد تتدخل في الانتخابات من خلال الحملات الانتخابية القانونية أو غير القانونية وبالتالي تستطيع التأثير على الثقافة السياسية الوطنية وذلك عن طريق تشكيل القيم والمفاهيم والاتجاهات السياسية العامة وفي جميع الحالات فان الشركات هذه تقوم على هذا العمل على مسؤوليتها الخاصة أو بتأييد من الحكومة الأم (الحاضنة لهذه الشركة) كما حصل في كندا حيث ان للشركات متعددة الجنسيات تأثير قليل على السياسة العامة الكندية وان تأثير الاستثمارات الخارجية وفقاً للتقرير الذي أعده (جراي) هو في تشكيل البدائل المتاحة لصانعي القرار الكنديين على سبيل المثال وبسبب هيكلة الصناعة الكندية وحقيقة إن بعض الشركات مراقبة من الخارج فان السياسة الخارجية العامة محدودة في محاولاتها لتنظيم الصناعة ووجدت لجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات أن هذه الشركات قد تورطت في دفعات مالية قانونية وغير قانونية في الدول المتقدمة لكن هذه اللجنة لم توضح كيفية تأثير هذه التدفقات على السياسة العامة.
- وقد تؤثر هذه الشركات المتعددة الجنسيات على السياسة العامة في الدولة الأم وأظهرت دراسة حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة إن التأثير المباشر لأي شركة متعددة الجنسيات من المحتمل إن يتم موازنته عن طريق قوى مساوية له وبالرغم من ذلك هناك بعض من مجموعات الشركات قد تعمل على تشكيل السياسة الخاصة بالدولة الأم وخلصت الدراسة إلى أن أهم تأثير لهذه الشركات هو قدرة التجارة بشكل عام على التأثير على الإجماع السياسي التي انبعثت منه السياسة الخارجية الأمريكية وان سيطرة الفكر التحرري على العلاقات الاقتصادية الدولية هو دليل هذا التأثير وقد ظهرت وجهه نظر مختلفة في اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ وهي ان هذه الشركات في بعض الأوقات تكون جزءاً مهما في صناعة السياسة الأمريكية الخارجية وتقدم

المبادرات وتزود المعلومات وفي بعض الحالات تساعد في تنفيذ السياسات اما الانطباع الاخر فكان إن هذه الشركات وفي بعض الأوقات تتبع سياسات مستقلة عن السياسة الحكومية الرسمية أو حتى متناقضة معها.

- والتأثير الآخر للشركات المتعددة الجنسيات على السياسة الوطنية للدولة المضيفة هو من خلال التأثير على التركيبة الاجتماعية وبينت إحدى الدراسات في هذا الصدد إن هذه الشركات تعتبر من تركيبات الطبقات الاجتماعية وخلق قطاعات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ووفقاً لهذه الدراسة فان هناك تركيبة جديدة تتكون من إداريين تتخطى الحدود الدولية وتؤيد قيام نظام اقتصادي عالمي حر وطبقة كبيرة من العمال المستقرين مع عمالة مضمونة ومركز اجتماعي في مجتمعهم وهذا هو الهدف الرئيسي للتشريع الاجتماعي والإدارة الاقتصادية الذي أدى إلى مجموعه من الهوامش الاجتماعية والتي لم تندمج في المجتمع الصناعي الجديد ومعاناتها من التكلفة الاجتماعية للنظام كما وجدت الدراسة أن التركيب الطبقي الجديد والتي تشكله الشركات متعددة الجنسيات يخلق صراعات اجتماعية لا يمكن مراقبتها من خلال المؤسسات القائمة حالياً.

إن معظم المحاولات الهادفة لرقابة الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي الجديد تأتي من داخل الدولة المضيفة وبالرغم من إن سياسات اقتصاديات الأسواق المتطورة كانت منفتحة نحو الاستثمارات الأجنبية إلا إنه كان هناك بعض المحاولات الهادفة إلى تنظيم الشركات الأجنبية من اجل تعظيم المنافع الاقتصادية والتقليل من فقدان السيطرة عليها واهم شكل من أشكال التنظيم هو رقابة الاستثمارات الرأسمالية الأولية وحاولت الدول أن تقيد الاستثمار الوطني في القطاعات الأساسية وتنظم درجة الملكية الأجنبية أو الرقابة على القطاعات المفتوحة للاستثمارات الأجنبية وبالرغم من أن معظم الدول لديها شكل من أشكال الرقابة على القطاعات الأساسية فأن لدى معظم دول اقتصاديات السوق المفتوحة بعض القوانين الشاملة أو حتى سياسة وطنية واضحة بخصوص الاستثمارات الأجنبية فقد كانت اليابان الدولة الوحيدة التي اتبعت سياسة مقيدة وشاملة في نفس الوقت أما بخصوص الاستثمارات والتجارة فان الفلسفة اليابانية العامة والسياسة الحكومية تختلف عن سياسات وفلسفات الدول الغربية حيث كانت اليابان ومنذ عهد (فيجي) (1868-1912) عند ما كان التصنيع يهدف إلى المحافظة على الاستقلال الوطني من الغزوات الأجنبية فقد فرضت اليابان قيوداً على الاستثمارات الأجنبية واعتمدت ما بعد الحرب العالمية الثانية قانون مراقبة العملة الأجنبية لعام 1949 وقانون الاستثمارات لعام 1950 والذي أعطى الحكومة السلطة لمنع أي استثمارات أجنبية جديدة ولمنع إعادة أرباح رأس المال الخاص بالمستثمرين الأجانب وتم تحديد الاستثمارات الأجنبية الجديدة في بعض الصناعات بحيث لا تتعدى الملكية لهذه الصناعات 49% من قيمتها الكلية وبالرغم من الاستثمارات المقيدة والمباشرة إلا أن اليابان حاولت الحصول على الفوائد من الشركات متعددة الجنسيات ومنها التكنولوجيا المتقدمة من خلال اتفاقيات الترخيص ونتيجة لهذه السياسة المقيدة والشاملة فان الاستثمارات الأجنبية في اليابان كانت قليلة بشكل ملحوظ ، وفي عام 1967 نفذت

اليابان برامج تحرير الاستثمارات الأجنبية عندما كان وضع ميزان المدفوعات الياباني قوياً وتزايد الضغوط الخارجية المطالبة بتبني السياسة التحررية وبذلك تم تخفيض عدد الصناعات وسمح بالملكية الكاملة 100% في العديد من الصناعات وأقرت الحكومة اليابانية بين عامي 1979 – 1980 قانون مراقبة التجارة الخارجية والعملات الأجنبية والذي أطلق حرية العملات الأجنبية وألغى القيود الرسمية على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استثناء القطاعات المقيدة مثل الصناعات المتعلقة بالزراعة، ثروة الغابات، الثروة السمكية، التعدين ،البترول ، الجلود و الصناعات الجلدية وسمح بالملكية المطلقة 100% من خلال استثمارات جديدة أو امتلاك شركات جديدة وبقي هناك مراجعة هذه العمليات من خلال (لجنة العملات الأجنبية والعمليات التجارية الأخرى التابعة لوزارة المالية) والتي يقع على عاتقها تقييم الاستثمارات الأجنبية وفقا للأولوية مثل تأثيرها على الأمن الوطني وأثرها على التجارة الداخلية ، الأداء السلس للاقتصاد الوطني ، التبادل التجاري مع الدولة الأم للمستثمر الأجنبي والحاجة إلى الموافقة على عملية تصدير رأس المال. وارتفعت بذلك الاستثمارات الأجنبية في اليابان كنتيجة لإتباع حرية التجارة إلا أنها لا تزال اقل بكثير من تلك الاستثمارات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

كما وضعت كندا أيضاً سياسة خاصة بتنظيم تدفق الاستثمارات الأجنبية لها وتم تأسيس وكالة لمراجعة الاستثمارات الأجنبية من خلال قانون مراجعة الاستثمارات الأجنبية الكندي لعام 1972م من اجل فحص ومعاينة كافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كندا ويغطي عمل هذه الوكالة بشكل شامل بما فيها الأعمال التجارية الجديدة وكافة أنواع ومستويات الأمتلاك والتوسع في الشركات الأجنبية الحالية إلى القيام بأعمال لا تتعلق في مجالها الأصلي طالما أن استثماراتها الجديدة في حدود تسمح به الاستثمارات الحالية ورفضت وكالة مراجعة الاستثمارات الأجنبية السيطرة الخارجية على الإذاعة، السكك الحديدية ، الطيران، الصحافة ، الطاقة الذرية والبنوك لعلاقتها بالسياسة الوطنية .(سبيرو:مصدر سابق: 138)

ويتم من خلال المعايير والمقاييس الموضوعة تقييم الفوائد التي عادت على الاقتصاد الكندي من خلال الاستثمارات الأجنبية مثل مساهمتها في العمالة ، الاستثمارات الجديدة ، الصادرات ، عمليات استخراج المواد الأولية، شراء التوريدات في كندا والدخول في التكنولوجيا المعقدة والإنتاجية المحسنة والتنافس وأيضاً مساهمة رأس المال الكندي.

خلال السنوات الثمان الأولي من العمل بهذا القانون ، رفضت وكالة مراجعة الاستثمارات الأجنبية الكندية حوالي 10% من طلبات الاستثمارات الأجنبية وتعتبر هذه النسبة أعلى من أي نسبة رفضت في الدول المتقدمة الأخرى وأصرت الوكالة على المستثمرين الخارجين أن يحققوا متطلبات انجاز معينة مقابل السماح لهم بالاستثمار في كندا وتشمل هذه الالتزامات متطلبات بدائل الاستيراد وأهداف التصدير ومصاريف الأبحاث والتطور التي يتم عملها في كندا وضمانات المشاركة في رأس المال المحلي والترتيبات الخاصة للتصنيع في كندا . وبذلك امتنع الكثير من المستثمرين عن تقديم الطلبات إلى وكالة مراجعة الاستثمارات الأجنبية لكن استجاب البعض الآخر لهذه المتطلبات وأثارت القيود التي فرضتها الوكالة ردة

فعل سلبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رفعت احتجاجا إلى منظمة (الجات) تدعي بموجبة بان متطلبات انجاز الوكالة غير قانونية ووجدت محكمة الجات عام 1983 إن المتطلبات الكندية الخاصة بالتزام الشركات المستثمرة في كندا على شراء نسبة محددة من البضائع والخدمات في كندا بأنها متطلبات غير قانونية بموجب قانون الجات ولكن متطلبات انجاز التصدير وجدت منسجمة مع قوانين الجات.

(أما في بريطانيا مثلاً فقد تم اعتماد السياسة المفتوحة واعتماد التزامات المستثمرين وليس رفض الاستثمارات وفي حالة امتلاك شركة روتس للسيارات عام 1967 مثلا فقد اشترطت بريطانيا على (كرايزلر) أن تحافظ على أكثر المدراء البريطانيين في مجلس الإدارة وانتخاب مدير روتس البريطاني ليصبح مديرا لشركة (كرايزلر) الفرنسية (كرايزلر) الدولية وبذلك زادت عدد الوحدات الصناعية في بريطانيا وزادت صادراتها كنتيجة لذلك.

أما فرنسا فقد بحثت عن استثمارات جديدة ،فمنذ عام 1967 يجب أن تحصل جميع الطلبات للاستثمارات المباشرة على الموافقة المسبقة لوزارة المالية وتتمتع الوزارة بسلطات تستطيع من خلالها تأجيل الاستثمارات مؤقتا لتسمح بمزيد من الدراسة الحكومية أو لكي تسمح للمستثمر الأجنبي بتغيير المشروع من اجل مواجهه المتطلبات الحكومية وتستطيع وزارة المالية أيضاً أن ترفض طلبات الاستثمار.

نشاهد بان فرنسا شبيهه ببريطانيا حيث أن كلتا الدولتين لا يوجد لديها جهاز رسمي حكومي لتقييم الاستثمار الأجنبي كما أن كل الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاستثمارات التي تقيد العمالة وميزان المدفوعات والبحث والتطوير والصادرات والتي تؤدي إلى خلق شركات تجارية جديدة بدلا من امتلاك الشركات القائمة حاليا وهذا يشجع الإدارة الفرنسية على المستوى العالمي وعلى الوطن الأم للمستثمر مما يتوافق مع الخطط الحكومية من اجل إعادة التنمية الصناعية .

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الفرنسية تقيدية في منتصف الستينات إلا أن السياسة العامة منذ ذلك الوقت كانت منفتحة بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية . وبجانب فرض متطلبات الدخول على الاستثمارات الأجنبية فان الدول تحاول إدارة سلوك الشركات المتعددة الجنسيات حال تأسيسها في دولتها وان القدرة على السيطرة على سلوك الشركات المتعددة الجنسيات مسالة في غاية الصعوبة بالنسبة للإدارة لان ذلك يدخل في نشاطات قد تؤثر على أداء الاقتصاد الفعلي والرقابة الوطنية مثل الضرائب وسياسة العمال وتنقلات رأس المال وسياسة المنافسة وفي الحقيقة أن حكومات الدول المتطورة تنظم وبشكل جيد عمليات الشركات متعددة الجنسيات سواء كان شركات وطنية أم دولية والعاملة ضمن حدود هذه الدول ومع بعض الاستثناءات فلم تقم الدول المتقدمة بفرض قيود خاصة أو مميزه على عمل الشركات متعددة الجنسيات.

أنه من الصعب فرض رقابة على تدفقات رؤوس الأموال في هذه الشركات لان ذلك قد يحمل في طيات التحريض على الانتقام وقد يعمل كعائق للاستثمارات الأجنبية والتي ينظر إليها نظرة ايجابية في

أسواق الدول المتطورة وعلاوة على ذلك فان لدى حكومات الدول المتطورة القدرة الإدارية والقانونية على مراقبة هذه الشركات من خلال التشريعات والتنظيمات والممارسة الإدارية والتي تطبق على الشركات المحلية والأجنبية معاً وأخيراً مبدأ المعاملة الوطنية والتي يعني ان تعامل الشركات الأجنبية نفس ما تعامل به الشركات المحلية ويعمل كعائق أمام التميز عند الشركات المتعددة الجنسيات وبالرغم أن هذا المبدأ ليس مقبولا عالميا ولا يطبق بانتظام إلا أنة يتم تجسيده في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مثل معاهدات الصداقة والتجارة والمعاهدات البحرية مع الولايات المتحدة وفي القوانين الجماعية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبذلك تستخدم الضوابط على السياسة الحكومية.

إن الحكومات وخاصة في أوربا قد وسعت من تدخلها في الاقتصاد الوطني من خلال القانون والنظام فان المستثمرين الأجانب أيضا من جانبهم التزموا بتبني بعض الممارسات على سبيل المثال سياسة العلاقات العمالية التي تتناسب القوانين المعمول بها في الدولة المضيفة.

وأخيراً عند ما يكون هناك تضارب في تطبيق القانون أو السياسة بين الدولة المضيفة أو الدولة الأم للشركة المتعددة الجنسيات كما هو الحال في رقابة الصادرات الأمريكية المضيفة خارج الولايات المتحدة فان حكومة الدول المضيفة تصر على تطبيق التشريعات الداخلية على الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة في أرضها ولذلك وكما هو الحال في قضية (فروهوف) فقد عارضت فرنسا وبنجاح مطالب الحكومة الأمريكية فرض حضر على الصادرات كما طالبت الحكومة الكندية الحصول على استثناءات في برامج قيود رأس المال الأمريكية للأعوام 1985,1965 وقد فرضت كندا تشريعاً يطلب بموجبة موافقة القضاء الكندي لعمل سياسة الرساميل في كندا والعديد من الدول طلبت من الشركات المقيمة فيها تجاهل القيود الأمريكية على صادرات خط أنابيب الغاز إلى الاتحاد السوفيتي.(سبيرو ،مصدرسابق:141) .

ولغرض تقليل الاعتماد والحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية ومنافسة الشركات المتعددة الجنسيات قامت بعض الدول بخطوات فعالة لتشجيع الصناعة الوطنية وأوضح مثال على ذلك هو الدعم الفرنسي- والبريطاني للرقابة الوطنية على صناعة الكمبيوتر حيث في عام 1966 دعمت الحكومة الفرنسية مالياً إنشاء شركة جديدة هي الشركة الوطنية للمعلومات كما قامت الحكومة البريطانية بدعم مالي في عام 1967 لدمج 3 شركات بريطانية لتشكل شركة واحده كبيرة ألا وهي شركة الحاسبات الدولية المحدودة كذلك فإنه في عام 1981 تبنت الحكومة الفرنسية سياسة تأميم الشركات الفرنسية والأجنبية العاملة في مجال الحاسبات الالكترونية والاتصالات والصناعات الدوائية في محاولات منها لدعم الصناعات الوطنية .كما قامت كندا باتخاذ نفس الخطوات لتشجيع الصناعة الوطنية من اجل أن تتنافس الشركات المتعددة الجنسيات أي لتقليل الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية ففي عام 1971 تم تأسيس مؤسسة أعمار كندا(49% حكومية) من اجل استثمار الأموال الأساسية في الشركات الكندية الجديدة وتوفير رأس المال للشركات القائمة والمهددة بالسيطرة الأجنبية ولحشد الاستثمار الكندي الخاص لدعم الصناعات الكندية الجديدة والقائمة حاليا وانهمكت هذه المؤسسة في محاولات جادة للسيطرة على رقابة الاستثمارات الأجنبية القائمة حاليا وفي

عام 1973 وبعد معركة قانونية على الشركة الأم قامت مؤسسة أعمار كندا بشراء 30% من شركة تكساس غولف المحدودة وهي شركة أمريكية للموارد الطبيعية وتركز أعمالها في كندا وبالرغم من أن مؤسسة أعمار كندا لم تحصل على سيطرة كبيرة لكنها حصلت على درجة من الرقابة على أعمال الشركة من خلال وجود أعضاء مجلس إدارتها في مجلس إدارة شركة تكساس غولف وفي عام 1975 قامت الحكومة الفدرالية في (أوتاوا) بتأسيس شركة (بتروكندا) كإدارة لسياسة الطاقة الوطنية ومن اجل استخدامها لكسب المزيد من التغلغل الوطني المضمون في الموارد البترولية فقامت على سبيل المثال بتأسيس علاقات مباشرة مع شركات البترول الوطنية في كل من فنزويلا والمكسيك اللتان تصدران كميات ضخمة من النفط إلى السوق الكندية وبذلك تقلل من الاعتماد الكندي على الشركات البترولية الأجنبية وفي عام 1980 أعلنت الحكومة الكندية عن نقلة نوعية جديدة في برنامج الطاقة الوطنية والذي يهدف إلى جعل صناعة البترول والغاز الكندية مائة بالمائة وكسب 50% للملكية الكندية من الإنتاج مع حلول عام 1990 والسيطرة الكندية على قطاعات البترول والغاز وزيادة حصة الحكومة في صناعة البترول والغاز وقد عملت من اجل تحقيق هذه الأهداف على إعادة بناء الحوافز الضريبية من اجل تشجيع الملكية الكندية ومنع الإنتاج على الأراضي الكندية من قبل أي شركة لا تكون غالبية ملكيتها كندية وعن طريق فرض ضريبة استهلاك البترول والغاز من اجل مساعدة الحكومة على شراء شركات البترول الأجنبية العاملة في كندا، وفي عام 1983 أوجدت الحكومة الكندية طريقة جديدة لتعزيز الأهداف الصناعية الوطنية بما فيها تعزيز الملكية الكندية في الصناعة وقد عملت مؤسسة تطوير الاستثمار الكندي وهي مؤسسة مملوكة بأكملها للحكومة الكندية كشركة قابضة لمؤسسة (أعمار كندا).(وبتروكندا) وللشركات المؤممة الأخرى .كما عملت المقاطعات الكندية على مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة ضمن سلطاتها القضائية وبين عام 1978,1975 ومن اجل زيادة العائدات الإقليمية فقد اشترت مقاطعة (ساسكا نشوان) اكبر أربعة عشرة من مناجم الفوسفات من الشركات المتعددة الجنسيات كما اشترت مقاطعة (كوبيك) ثالث اكبر منجم للاسبست من شركة أمريكية متعددة الجنسيات من اجل رفع مستوى تصنيع الاسبست في المقاطعة وبالرغم من النمو المتوقع والتأثير الفعال إلا أن الحلول الوطنية تبقى محدودة بعدم قدرتها على رقابة سلوك الشركات المتعددة الجنسيات خارج الحدود الإقليمية للدولة ولهذا السبب هناك شعور متنامي بالحاجة إلى شكل أوسع من الإدارة.

الارتدادات العكسية لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الأمريكي:

يشكل الإنفاق الاستهلاكي ركيزة الاقتصاد الأمريكي حيث أن نسبة الاستهلاك الخاص (القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص) تبلغ 67.7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وهي تعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ونقطة الضعف الرئيسية هنا أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق الاستهلاكي يتم تمويله من خلال الاقتراض المصرفي ومن بطاقات الائتمان (البطاقات الائتمانية) مما يعني تراكم ديون القطاع الخاص بشكل كبير،كما أن هذا الحجم الهائل من الإنفاق الاستهلاكي ينعكس سلبا على تدهور معدلات

الادخار ويزيد من حالة الاختلالات الاقتصادية والاعتماد على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

تتكون الادخارات المحلية الإجمالية من مدخرات الأسر والشركات والحكومة والمدخرات الحكومية غالبا ما تكون سلبية بسبب زيادة النفقات على الإيرادات مما جعلها تعاني من عدم وجود فائض في الميزانية الفدرالية ومن عجز مزمن.(ألجميلي:مصدر سابق :121) .

ضمن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عام 1999 حوالي 32% وكان ذلك بسبب حيازة الاجانب لاصول كبيرة متطورة داخل الاقتصاد الأمريكي وشمل هذا حيازة لشركات امريكية هامة وحساسة تشكل خطر على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الداخلية والخارجية.(ألجميلي :مصدر سابق،118،) وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان ودول أخرى اهمية خاصة فقد اصبحت الشركات الأمريكية هدفا رئسيا للانشطة اليابانية بالدرجة الأولى والأوربية بالدرجة الثانية وخاصة البريطانية والهولندية والبلجيكية .

وبعد الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وسيلة لتمويل عجز الحساب الجاري ووسيلة لسد فجوة ميزان الادخارات والاستثمارات والناتجة عن ضعف الادخارات المحلية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هذا وقد بلغت تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي عام(1999) حوالي (276) مليار دولار بنسبة 32% من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي والبالغة (866) مليار دولار (ألجميلي :مصدر سابق: 119).

تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة على الاقتصاد الأمريكي:

السنة	مقدار التدفق(مليار دولار)
1995	59
1996	85
1997	106
1998	186
1999	276

يعد البعض ان الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بالاضافة إلى تاشيرها إلى ضعف الادخارات المحلية قياسا بالطاقة الاستثمارية المحلية فانها تشير إلى مدى مشاركة الاجانب (مالكو الاستثمارات) في عملية صنع القرار الاقتصادي الأمريكي وتوجية القرارت الخاصة بالشركات الأمريكية بما يتفق ومصلحة المستثمرين الاجانب مما يفقد الشركات الأمريكية قدرتها على عملية التخطيط ورسم المستقبل الاقتصادي والمالي والصناعي لانشطتها ولابد من الاشارة إلى ان ارتفاع اسعار الفائدة واتساع نطاق الاسواق المالية وتنوعها وازالة نظم الرقابة على حركة التدفقات الرأسمالية كانت هي الدوافع

وراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الأمريكي .

ان العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري كظاهرة مزمنة وكأختلال اقتصادي دائم – عادة يتم تمويله عن طريق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي ولكن مع فقدان ثقة المستثمرين الاجانب بمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ضؤ تدهور المؤشرات الرئيسية فان هذه الاستثمارات ستبحث عن ملجأ استثماري آمن في دول أخرى لذلك فان مستقبل الاقتصاد الأمريكي يحمل صفة مخاطر متعاظمة بشان كيفية تمويل عجز ميزان الحساب الجاري عبر الاستثمارات الأجنبية الوافدة لذلك فمن المتوقع حدوث انعكاسة اقتصادية خطيرة في الاقتصاد الأمريكي تجر معها الاقتصاد العالمي إلى متاهات نفق الكساد المظلم ومنذ بداية عام 2003م هبطت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي بنسبة تزيد على 50% وسيدفع مثل هذا الوضع البنوك المركزية في العالم للتدخل لتمويل عجز ميزان الحساب الجاري وهذا ماسينعكس على زيادة الدين الأمريكي الخارجي، لذلك تكمن مشكلة الاقتصاد الأمريكي في واستخدام الاستثمارات الأجنبية لتمويل الواردات الأمريكية وسد عجز الميزان التجاري كما تسهم هذه الأموال في شراء سندات الخزانة الأمريكية والمساهمة في تمويل عجز الميزانية الفدرالية. .(ألجميلي:مصدر سابق :121)

الخاتمة :

أولاً: الاستنتاجات:

1. من خلال ماتم استعراضة لدور الشركات المتعددة الجنسيات هو سعيها الدؤوب للسيطرة على مختلف القطاعات الاقتصادية وتسيير عجلة الاقتصاد الدولي بما يحقق لها اعلى الارباح الممكنة.
2. يظهران تدخلها في تسيير عجلة الاقتصاد الدولي لايكفي ولايلبي طموحاتها فقد تدخلت بشكل مباشر في تغيير مصائر شعوب العالم لاسيما شعوب الدول النامية من خلال الضغط على متخذي القرارات السياسية والاقتصادية على حد سواء بما في ذلك رؤوساء الدول ومن بمستواهم وبما يحقق اهداف هذه الشركات، وكذلك الضغط على اصحاب القرار في المنظمات الدولية الاقتصادية ،ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة الصحة الدولية لايقاف مساهمتها التي قد تصب في بعض الاحيان في صالح بعض الشعوب الفقيرة في العالم الثالث وتوجيهها لاغراضها الخاصة تلبية لطموحاتها في السيطرة على اقتصاديات هذه الدول.
3. ظهر من خلال البحث ان من المتضررين الرئيسيين من تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات الدول الصناعية الكبرى ذاتها بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي دخل اقتصادها مرحلة الكساد والازمات المالية المتفاقمة ألان، حيث جاء ذلك بسبب سيطرة هذه الشركات على مفاصل الاقتصاد الأمريكي والتحكم بحجم الاستثمارات الوافدة وكذلك التدفقات المالية الأمريكية مع العالم الخارجي، كما ان ضعف الرقابة للحكومة الأمريكية على هذه الشركات بحكم ان متخذي القرار الأمريكي في البيت الابيض هم عناصر مساهمة في مجالس ادارة مثل هذه الشركات كما هو حال نائب الرئيس الأمريكي

ديك تشيني في شركة ايرون للطاقة وكذلك هو الحال بالنسبة لدول أوربا مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا وكذلك اليابان التي تاثرت بشكل كبير جدا في الازمة المالية الاخيرة التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وعملتها واقتصادها.

ثانياً:التوصيات:

لقد ادرك الباحث من خلال البحث بان على الدول النامية خصوصا والدول العربية بشكل اخص وبسبب تعامي الدول الكبيرة الصناعية المتقدمة عن ما يحصل في العالم بسبب تفاقم مشكلة هذه الشركات العابرة القارات أو المتعددة الجنسيات بانة لابد من ان يضع صانعي القرار في الدول النامية نصب اعينهم بعض الأمور المهمة .

1. ضرورة وضع معاييرحقيقية ثابتة لقبول الاستثمارات الأجنبية وبما يؤدي إلى معرفة سلبيات أو فوائد هذه الاستثمارات بشكل دقيق كي لاتنعكس سلبياتها على اقتصاديات الدول النامية التي لاتتحمل الازمات بسبب ضعفها.
2. ضرورة وضع متطلبات اساسية لقبول الاستثمارات الأجنبية وتحديد مدى فاعليتها مسبقا ومساهمتها في تنشيط اقتصادياتنا كدول نامية وصولا لتحديد انعكاسات ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية وكذلك على المستوى المعيشي للمواطن في هذه الدول.
3. في حالة قبول الاستثمارات الأجنبية لاي سبب كان، فعلى المعنيين باتخاذ القرار التوجيه بالرقابة على التدفقات الأجنبية من الداخل إلى الخارج وبالعكس.
4. ضرورة وضع شروط من قبل المعنيين باستقدام الاستثمارات الأجنبية بما يعزز وحدة الوطن والحفاظ على تقاليده واستقلاله السياسي والاقتصادي وتوظيف امكاناته المحلية من موارد بشرية وتهيئة متطلبات التدريب والتطوير بما يعزز كفاءة الاداء الوطني لادارة المشاريع الاقتصادية المختلفة مستقبلاً.
5. السماح للاستثمارات الأجنبية للاستثمار في قطاعات اقتصادية محددة غير سيادية لتتمكن هذه الدول من الحفاظ على قرارها السياسي والاقتصادي من دون اللجوء الاجباري للمساعدات والمعونات والقروض التي قد لاتصب في مصلحة البلد ولا بمصلحة هذه الشعوب.
6. ضرورة وضع معايير للاستثمارات الأجنبية بما يؤدي إلى معرفة الفوائد أو الجوانب الايجابية وكذالك السلبية لهذه الاستثمارات لاسيما بالنسبة إلى الدول النامية ومنها الدول العربية
7. ضرورة وضع متطلبات اساسية لقبول الاستثمارات الأجنبية وتحديد مدى فاعليتها مسبقاً وصولاً لمعرفة انعكاسات ذلك على اقتصاديات الدول النامية .

Conclusion :

The multinational corporations of great importance and a clear impact on the economies of developed and developing countries equally and there are also the goals of economic and political endeavor, especially the developed ones, to be achieved through the use of these giant companies that exceed their capital in domestic products of most of the economies of developing countries .

Also, the scholar explores some of the political and economic features, which can be a really clear picture of the nature and operation of companies and their deep joining on the overall movement of the global economy. And it becomes clear evident through research on the extent of damage in various countries, especially the major advanced industrial including the United States economy as a result of the growing role of the companies in control of the joints of today's global economy and worsening financial crisis, which began runs in the important aspects of the U.S. economy, which reflected the negative effects the economics of the various countries of the world and also the economies of developing countries, however, is a clear indication of what caused these companies because of the unlimited intervention in the conduct of the global economy and control over decision-makers to control the resolution and the volume of investments and financial flows, cash and out of the control and supervision of the Governments of States that have contributed to the establishment and composition of such giant companies. Research has also pointed out the extent of the close interrelationship between economic relations and political relations so as to serve the goals and interests of such companies.

Translated by : Ahmed Hamoudah

المراجع :

1- ألجميلي ، حميد- دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي- الدراسات الأكاديمية النشر والطباعة والتأليف والترجمة – طرابلس الجماهيرية العظمى 2005م .
2- سبير ، جون ادلمان- سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قاسم – مركز الكتب الأردني عمان الأردن 1797 م.
3- عبد العزيز سمير محمد – اقتصاديات الاستثمار ، التمويل ، التحليل المالي –مركز الإسكندرية للكتب 2006 م.
4- المؤتمر الشعبي العام – مجلة دراسات اقتصاديات. يوليو- سبتمبر العدد 20 -2006 م- صنعاء .
5- ألبيلادي ، حازم – النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة - سلسلة عالم المعرفة 2001م .
6- جون كينيث جالبريت – تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر – ترجمة احمد فؤاد بليغ – سلسلة عالم المعرفة 2000م.
7- هلال ، باتو خليفة (مقال من الانترنت)
8- المهيني ، صخر (مقال من الانترنت) .
9- كيتيش أوهامي – الاقتصاد العالمي المرحلة التالية – تحديد وفرص في عالم بلا حدود – الدار العربية للعلوم بيروت لبنان – ترجمة مركز التعريب والبرمجة 2006 م.
10- الانكتاد، العولمة ،تقرير الأمين العام للاونكتاد المقدم إلى الدورة التاسعة للاونكتاد ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1996م الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002م
11- عبد الحي زلزم .نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – الطبعة الأولى 1999م
12- محمود عبد الفضل ، نتائج تباطؤ الاقتصاد الأمريكي ، تأملات اقتصادية ، دراسة غير منشورة ، القاهرة 2001م
13- الجابري محمد عابد– العولمة والهوية الثقافية ، مجلة فكر ونقد،السنة الأولى 1998م
14- تقرير البنك المركزي الياباني ، دراسة عن أوضاع الاقتصاد الياباني بعد الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ، طوكيو ، 2001
15- الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2002، نيويورك
16- الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية- مجلة العمران العربي ، العدد 42، نوفمبر – ديسمبر 1999م
17- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم .جنيف- يوليو2001.
18- مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية،القاهرة، 2001.
19- سمير أمين ،ملاحظات حول العولمة ،مجلة الفكر العربي ،العدد 66 ،القاهرة1991.
20- مركز الدراسات الدولية ،العرب والعولمة ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز ،بيروت ،1998.
21- بول كندي، الاستداد للقرن الواحد والعشرين ،الجزء الثاني ترجمة د.نظير جاهل ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1995.